جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية

مستلة من

حولية كلية اللغة العربية بجرجا

مجلة علمية مُحكمة

عميد الكلية
أ.د/محمد عبد اللطيف على

ترقيم دولى / ISSN/٢٣٥٦ /٩٠٥٠
رقم إيداع / ٦٩٤٠/ ٢٠١٥م

العدد التاسع عشر
١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

مجلس إدارة الحولية والجهاز الإداري

للعدد التاسع عشر

للعام الجامعى ٢٠١٤/٢٠١٥م

١- أ.د/محمد عبداللطيف علي	عميد الكلية ورئيس التحرير
٢- أ.د/جابر علي السيد سليم	وكيل الكلية ومدير التحرير
٣- أ.د/رايف علي إبراهيم	رئيس قسم اللغويات
٤- أ.د/حمام السيد أحمد	رئيس قسم الأدب والنقد
٥- أ.د/محمد احمد أبو زيد	رئيس قسم البلاغة والنقد
٦- د/إبراهيم محمد أحمد رضوان	المدرس بقسم اللغويات سكرتير التحرير والمدير الإداري
٧- د/خلف الله نادي محمد	المدرس بقسم اللغويات المدير المالى
٨- عبد الرحمن محمود أحمد	المدرس المساعد بقسم أصول اللغة أمين التحرير والمشرف التنفيذى
٩- أ./ حماده على محمود	شؤون التحرير والقيد والتسجيل

قواعد النشر:

١- ألا يكون البحث قد سبق نشره من قبل ، وألا يكون جزءًا من رسالة علمية، وأن يكون البحث المراد نشره في صميم علوم اللغة العربية والعلوم الإسلامية.

٢- أن يعتمد الباحث على الأصول العلمية المتعارف عليها فى إعداد البحوث.

٣- يقدم الباحث أصلًا وصورتين من البحث ونسخة علي إسطوانة ضوئية (cd) وفق برنامج (Microsoft Word٢٠٠٣) وطلب باسم عميد الكلية لقبول البحث في الحولية، وإقرار بأن البحث لم يسبق نشره فى أي مكان، وتخضع الأعمال للتحكيم العلمي السري لعدد اثنين من المحكمين وثالث عند الترجيح واختلاف الرأي ،ويُبَلَّغ الباحث بنتيجة التحكيم العلمي المشتملة على قبول البحث أو رفضه أو التعديلات، ومتابعة مجلس إدارة الحولية للبحث من حيث تعديلات وتصويبات لجنة التحكيم.

٤- تتضمن الورقة الأولى عنوان البحث، واسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التي يعمل فيها(القسم- الكلية- الجامعة) كما يتم تسجيل العنوان الإلكتروني ورقم الهاتف.

٥- أن يكون البحث منقحًا لغويًا ومطبعيًا، مع عدم ترك مسافات بين علامات الترقيم ، واو العطف وما بعدها.

٦ - تطبع الحولية طباعة كمبيوتر بخط :(simplified Arabic) حجم الخط ١٤ والحواشي ١٢بخط (Arabic Transparent)وحجم الورقة متوسط ١٧/٢٤سم، وهوامش الصفحة ٣سم من أعلى و٢من أسفل ، و٢ سم يمين وشمال، والعناوين بخط

(MCS Taybah S_U normal) غامق ،الرئيسية حجم الخط ١٧ ،والفرعية حجم الخط ١٤ (MCS Taybah S_U normal)، والحواشى بطريقة آلية فى الصفحة نفسها.

٧ - يعطى كل باحث عدد ٢ نسختين من الجزء المنشور به البحث مع عدد عشرين ٢٠ مستلة مجلدة بغلاف الحولية، مع إفادة بالنشر.

٨ - ترتيب الأبحاث يخضع لاعتبارات فنية.

٩- الأفكار الواردة فى الأبحاث تعبر عن آراء أصحابها.

١٠- توجه المراسلات إلى رئيس مجلس إدارة حولية كلية اللغة العربية بجرجا،جامعة الأزهر،على العنوان: جمهورية مصر العربية، محافظة سوهاج، مركز جرجا، كلية اللغة العربية بجرجا، ،الهاتف:٠٠٢٠٩٣٤٦٧٨٠١٢ ، ٠٠٢٠٩٣٤٦٧٥٨٣٦، والفاكس : ٠٠٢٠٩٣٤٦٧٥٨٣٦ .

١١- ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني: aboamrma١٩٧٩@yahoo.com

الفعل في قراءة أنس بن مالك دراسة نحوية دلالية

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فلا شك أنَّ القرآن الكريم بقراءاته كان المصدر الأهمَّ من مصّادر علماء اللغة والنحو، حين أرادوا التقعيد ووضع الأحكام التي تضبط علم اللغة، لتكون على منهاج بيِّن لمن أراد التكلم بها على طريقة العرب وسَننها ، وقد أولى العلماءُ – ومنهم علماء اللغة والنحو – القراءاتِ القرآنيةَ كل عناية واهتمام، واستنبطوا منها كثيرًا من الأحكام والقواعد، وناقشوا ما جاء مخالفًا في ظاهره ما استقر من قواعد اللغة، أو خالف الكثير الشائع من كلام العرب، وكان للقراءات الشاذة نصيب من هذه العناية، فمن يقرأ في كتب التفسير والقراءات واللغة والنحو يجد حديثهم في تخريج هذه القراءات منثورًا فيها، بل إنه قد خصصت بعض الكتب في توجيه القراءات، وكتب أخرى خصصت لتوجيه الشاذة منها.

ولقد لفت انتباهي ما وقفت عليه من قراءة أحد أعلام الصحابة المقربين من الرسول ﷺ، وكان ملازمًا له فترة طويلة من عمره، وهو أنس بن مالك ﷺ، فقد كان عالمًا بقراءة الرسول ﷺ، ومن شواهد ذلك ما روي عنه، أنّه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ، فقال: (كانت قراءته مدّا، ثمّ قرأ: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ} يمدّ {بِسْمِ اللَّهِ}، ويمدّ {الرَّحْمنِ}، ويمدّ {الرَّحِيمِ})[1].

وقد رأيت له قراءات مختلفة متعلقة بالفعل، تستحق أن ينظر فيها ويقرأ في توجيه العلماء لها، وأحسب أن البحث فيها والنظر في كلام العلماء في توجيهها يضيف كثيرًا للدراسات النحوية واللغوية، فمما رأيته في قراءته أنه قد خالف المشهور من القراءات، بل إن في بعض قراءاته من الغرابة ما يصل إلى أنه - ﷺ - يقرأ الاسم في القراءة المشهورة فعلاً، وهذا الإجراء ينبني عليه ما يستحق النظر من الدراسة والتأمل في التوجيه والتأويل، ومن ذلك إسناده في بعض قراءاته بعض الأفعال إلى

---

(١) انظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (١/ ٢٥).

ضمائر أخرى مخالفة للإسناد الذي كانت عليه، وهذا أيضًا ينبني عليه ما يدعو للبحث والنظر، فآثرت أن يكون بحثي في هذا الجانب، وسميته "الفعل في قراءة أنس بن مالك دراسة نحوية دلالية".

وكما يظهر من العنوان، فقد تناولت في هذه الدراسة جانبين مهمين، الأول الجانب النحوي، الذي وجد من العلماء كل عناية واهتمام، والجانب الآخر الجانب المعنوي الدلالي؛ لأنه من المعلوم بالضرورة أن اختلاف المبنى ينبني عليه – غالبًا – اختلاف في المعنى، واختلاف المعاني يلزم منها – غالبًا – اختلاف الأحكام التي تدل عليها هذه الآيات، وسيكشف البحث كل هذه الجوانب، وسيظهر اختلاف تلك الأحكام الفقهية أو غيرها بسبب اختلاف تلك القراءات، والاختلاف في بنية الكلمات وسياق الكلام، وما إلى ذلك، مع المقارنة وبيان الفروق بين قراءة أنس ﷺ وقراءة غيره.

وقد استقصيت في بحثي كل ما يتعلق بالفعل من قراءة أنس ﷺ، مع طول بحث وتنقيب، ثم رجعت إلى أهم المصادر التي تحدثت عن هذه القراءات من كتب التفسير والقراءات وإعراب القرآن والنحو واللغة، واستنبطت منها أهم أقوال العلماء في توجيهها وبيان مرادها، والفرق بينها وبين القراءة المقابلة لها. علمًا أني لم أقف بحسب اطلاعي على من خصَّ هذا الموضوع بدراسة.

وبدأت البحث بمقدمة أوضحت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج المتبع فيه، ثم انتقلت إلى تمهيد للبحث، ورأيت أنه من المناسب أن أتحدث فيه عن أمر له علاقة كبيرة بالبحث، ويحتاجه قارئه، وهو عن القراءة الشاذة وتعريفها وبعض أحكامها؛ لأني رأيت أكثر قراءات هذا البحث من هذا النوع، وقد تطرقت فيه إلى نقاشات وآراء للعلماء متعلقة بالقراءة الشاذة، فهذا التمهيد سييسر على القارئ كشف كثير مما قاله العلماء في ثنايا هذا البحث، ثم شرعت في صلب البحث وقسمته أربعة مباحث، المبحث الأول: قراءة الأسماء أفعالاً، وفي هذا المبحث تحدثت عن قراءات أنس التي قرأ فيها الأسماء في قراءة الجمهور والعامة أفعالاً، وجعلت كل قراءة في مطلب، أوضحت فيه توجيه العلماء لها، توجيهًا من الناحية النحوية، والدلالية، وبيان الفرق بينها وبين قراءة الجمهور من حيث المعنى والصنعة النحوية، وما يلزم منه من اختلاف في بعض الأحكام الشرعية أو غيرها.

والمبحث الثاني: قراءة الأفعال بأفعال أخرى موافقة لها في المعنى والإعراب، وقد صنعت فيه ما صنعت في الأول، والمبحث الثالث: قراءة أنس الفعل بقراءة اختلف فيها إسناده للضمائر عن الإسناد الذي كان لها في القراءة الأخرى، وقد نهجت فيه النهج السابق، والمبحث الرابع: قراءة الفعل المثبت منفيًّا، ثم ذكرت أبرز نتائج هذا البحث في خاتمة، ثم ذكرت في ذيل البحث ثبتًا للمصادر والمراجع.

وأسأل الله ـ سبحانه ـ أن يكون هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم، حائزًا على رضاه، نافعًا لمن قرأه، مضيفًا ما ينفع ويفيد في الدراسات النحوية المتعلقة بالقرآن الكريم وقراءاته، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

التمهيد: القراءة الشاذة:
تعريفها، وحكم العمل بها، والمقصود منها، وحكم القراءة بها:
أولاً: تعريف القراءة الشاذة:

لقد رأيت في أثناء بحثي عن تعريفٍ للقراءة الشاذة اختلافًا في تعريفها، ومن أوضح ما قيل في تعريفها ما نقله الزركشي عن شهاب الدين أبي شامة، وهو قوله: (وَقَالَ الشَّيْخُ شِهَابُ الدِّينِ أَبُو شَامَةَ كُلُّ قِرَاءَةٍ سَاعَدَهَا خَطُّ الْمُصْحَفِ مَعَ صِحَّةِ النَّقْلِ فِيهَا وَمَجِيئِهَا عَلَى الْفَصِيحِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ فَهِيَ قِرَاءَةٌ صَحِيحَةٌ مُعْتَبَرَةٌ، فَإِنِ اخْتَلَّ أَحَدُ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَى تِلْكَ القراءة أنها شاذة وضعيفة أشار إلى ذلك إِلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْقَيْرَوَانِيُّ)[1].

إذن فالقراءة الشاذة ما فقدت أحد الشروط الثلاثة التي اشترطت في القراءة الصحيحة المعتبرة. وقد أكد ذلك نور الدين الحلبي، فقال: هي (كل قراءة لم يتوفر فيها شرط واحد من شروط القراءة الصحيحة التي سبقت في ضابط القراءة الصحيحة)[2]. والشروط الثلاثة التي ذكرها هي:

١ ـ موافقة العربية ولو بوجه.

٢ ـ موافقة خط أحد المصاحف ولو احتمالا.

٣ ـ صحة السند[3].

ثم ذكر أن هذا الإطلاق للشذوذ قديم، وذكر أن الأصل ألا يطلق لفظ الشذوذ إلا على ما خالف رسم المصحف، قال: (وهذا الإطلاق للشذوذ قديم، وكان الأصل فيه إطلاق الشذوذ على ما خالف رسم المصحف، واستوفى سائر الشروط، ويطلق على القراءة التي استوفت الشروط إلا أن سندها ضعيف: «رواية ضعيفة»، كما أطلقوا عليها وصف: «الشذوذ» أيضا على سبيل التوسع. أما إذا لم يوجد للقراءة سند فإنها تكون رواية مكذوبة مختلقة، يكفّر متعمدها حتى لو وافقت المعنى ورسم

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٣١).
(٢) علوم القرآن الكريم - نور الدين عتر (ص: ١٥٣).
(٣) انظر: علوم القرآن الكريم - نور الدين عتر (ص: ١٤٧ ـ ١٤٨).

المصحف)[١]. فهو يرى أن لفظ الشذوذ لا يطلق على القراءة إلا إذا خالفت رسم المصحف.

في حين أن السيوطي حصر القراءة الشاذة بما لم يصح سنده، فقال: (الرَّابِعُ: الشَّاذُّ وَهُوَ مَا لَمْ يَصِحَّ سَنَدُهُ، وَفِيهِ كُتُبٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ: "مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ" بِصِيغَةِ الْمَاضِي وَنَصْبِ "يَوْمَ")[٢].

وقد عرفها إبراهيم الجرمي بأنها: (القراءة التي تروى آحادًا، وتخالف خط المصحف العثماني الإمام. والقراءة الشاذة لا تعني ضعف السند، فقد تكون صحيحة السند وموافقة للغة العربية، ولكنها لم تثبت بطريق التواتر)[٣]. ويلحظ في هذا التعريف بعض الاختلاف عما سبقه.

ثانيًا: حكم العمل بالقراءة الشاذة والاستدلال بها:

اختلف العلماء في ذلك، فنقل عن الشافعي أنه لا يجيز العمل بها؛ لأنها ليست بحديث ولا قرآن، ولو أنها كانت قرآنًا لتواترت.

وقال أبو حنيفة: يجب العمل بها؛ لأنها لا تخلو إما أن تكون قرآنًا أو خبرًا من الرسول ﷺ لتفسير القرآن، ولكل منهما حجة.

ورُدَّ على أبي حنيفة بأنه كيف تكون حجة مع أنه إذا وقع بينها وبين القراءة المتواترة تعارض سقطت؟ ورد بأنها لا تسقط إلا إذا تعذر الجمع بينها وبين المتواترة[٤].

وأكَّد الرازي ما ذهبت إليه الحنفية من أن القراءة الشاذة لا توجب علمًا ولا عملاً، وكرر ذلك في غير موضع من تفسيره، ومما قاله: :(وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ: أَنَّ الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ مَرْدُودَةٌ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ قُرْآنًا وَجَبَ أَنْ يَثْبُتَ بِالتَّوَاتُرِ فَحَيْثُ لَمْ يَثْبُتْ بِالتَّوَاتُرِ قَطَعْنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ)[٥]. وقال أيضًا: (أَمَّا الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ فَمَرْدُودَةٌ قَطْعًا، لِأَنَّا إِنْ

---

(١) علوم القرآن الكريم - نور الدين عتر (ص: ١٥٣).
(٢) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٦٥). وسيأتي تخريج هذه القراءة ودراستها في المبحث الأول
(٣) معجم علوم القرآن (ص: ٢٢٠).
(٤) انظر الخلاف في هذه المسألة في: النفح الشذي شرح جامع الترمذي (٤٦١/٣)، ورياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام (١/ ٥٦٤)، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي (١٤٤/٧)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣/ ٦٤٤)، والنجم الوهاج في شرح المنهاج (٩/ ١٩٣)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري(٢/ ٢٠٢)، والتفسير المظهري (٢٩٢/١).
(٥) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٦/ ٤٣٢).

جَوَّزْنَا ثُبُوتَ قُرْآنٍ غَيْرِ مَنْقُولٍ بِالتَّوَاتُرِ لَزِمَ الطَّعْنُ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ كَانَ أَكْثَرَ مِمَّا هُوَ الآنَ بِكَثِيرٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ)[1]، وقال أيضًا: (لأن القراءة الشاذة لا ترفع الْقِرَاءَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ)[2]، وقال أيضًا: (الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ لَا تُبْطِلُ الْقِرَاءَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ، فَنَحْنُ نَتَمَسَّكُ بِالْقِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ فِي إِثْبَاتِ مَذْهَبِنَا، وَأَيْضًا الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ عِنْدَنَا، لِأَنَّا نَقْطَعُ أَنَّهَا لَيْسَتْ قُرْآنًا، إِذْ لَوْ كَانَتْ قُرْآنًا لَكَانَتْ مُتَوَاتِرَةً، فَإِنَّا لَوْ جَوَّزْنَا أَلا يُنْقَلَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَيْنَا عَلَى سَبِيلِ التَّوَاتُرِ انْفَتَحَ بَابُ طَعْنِ الرَّوَافِضِ وَالْمَلَاحِدَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَلَعَلَّهُ كَانَ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ نَصًّا، وَمَا نُقِلَتْ إِلَيْنَا، وَلَعَلَّهُ كَانَ فِيهِ آيَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى نَسْخِ أَكْثَرِ هَذِهِ الشَّرَائِعِ وَمَا نُقِلَتْ إِلَيْنَا وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قُرْآنًا لَكَانَ مُتَوَاتِرًا، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مُتَوَاتِرًا قَطَعْنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ، فَثَبَتَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ الْبَتَّةَ)[3].

واختلف بعض العلماء في نقل الإجماع في هذه المسألة، فنقل ابن تيمية الإجماع عن ابن عبد البر بأن القراءة الشاذة إذا صح النقل بها عن الصحابة فإنه يجوز الاستدلال بها في الأحكام(٤).

ونقل تاج الدين الفاكهاني(٥) عكس ذلك عن ابن العربي بأنه يرى الإجماع بأن القراءة الشاذة لا توجب علمًا ولا عملاً.

وأكد ذلك أيضًا القاضي المعافري، فنقل عكس ما نقله ابن تيمية عن ابن عبد البر، فذكر اتفاق الأمة على أن القراءة الشاذة لا توجب علمًا ولا عملاً، فقال:(...؛ لاتفاق الأمة على أن القراءة الشاذة لا توجب علمًا ولا عملًا)[6].

ثالثًا: القصد من القراءة الشاذة:

ذكر بعض العلماء أن المقصود من القراءة الشاذة هو تفسير القراءة المشهورة وبيان معانيها، وشيء من قراءة أنس بن مالك ـ ﷺ ـ جاء على هذا النحو، ويأتي تفصيل الكلام فيه لاحقًا، قال الزركشي في هذا: (الْأَمْرُ الثَّامِنُ: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي

---

(١) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١١/ ٢٩٨).
(٢) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٤/ ٦٨).
(٣) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١١/ ٣٥٥).
(٤) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/ ١٦٩).
(٥) انظر: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام (١/ ٥٦٣).
(٦) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص: ٣١٩).

كِتَابِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ: إِنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ تَفْسِيرُ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ وَتَبْيِينُ مَعَانِيهَا، وَذَلِكَ كَقِرَاءَةِ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ: (حَافِظُوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر)(*)، وَكَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا))[1].

ونقل السيوطي[2] هذا الكلام بنصه.

رابعًا: حكم القراءة بالقراءة الشاذة في الصلاة أو غيرها:

تحدث الزركشي عن هذه المسألة وأطال، ومفاد كلامه أنه لا تجوز القراءة بالشواذ لا في الصلاة ولا في غيرها، وأن هذا قول جمهور العلماء، بل إن منهم من نقل الإجماع في عدم جواز ذلك، ونقل كلامًا عن النووي جاء فيه: (قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلَاةِ وَلَا غَيْرِهَا بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ قُرْآنًا لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالتَّوَاتُرِ، وَالْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ لَيْسَتْ مُتَوَاتِرَةً، وَمَنْ قَالَ غَيْرَهُ فَغَالِطٌ أَوْ جَاهِلٌ، فَلَوْ خَالَفَ وقرأ بالشاذ أنكر عليه قراءتها فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَقَدِ اتَّفَقَ فُقَهَاءُ بَغْدَادَ عَلَى اسْتِتَابَةِ مَنْ قَرَأَ بِالشَّوَاذِّ، وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّوَاذِّ، وَلَا يُصَلَّى خَلْفَ مَنْ يقرأ بها)[3].

وصرح القرافي[4] بأنه لا يجوز القراءة في الصلاة بالقراءة الشاذة، ومن صلى خلف إمام يقرأ بها فيجب أن يعيد صلاته.

وذكر ابن تيمية[5] أن للإمام أحمد روايتين: إحداهما: أنه يجوز القراءة بها؛ لأن الصحابة قرؤوا بها. والأخرى: أنه لا يجوز القراءة بها. وذهب ابن تيمية إلى أن عدم الجواز قول أكثر العلماء.

وأجاز بعضهم القراءة بها في الصلاة بشرط ألاَّ يكون فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه، وممن صرح بذلك عبد الكريم القزويني[6].

(*) انظر القراءتين: تفسير الطبري ٥/ ١٦٣، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ١١٩.

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٣٦). وانظر القراءتين: تفسير الطبري ١٠/ ٩٥، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٣٠٥.
(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٧٩)، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن (١/ ١٢٧).
(٣) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٣٣).
(٤) انظر: الذخيرة للقرافي (٢/ ١٨٧).
(٥) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/ ٤١٨).
(٦) انظر: العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير (١/ ٤٩٧).

خامسًا: القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة:

ذكر الزركشي[١] والسيوطي[٢] أن القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه القراءة المشهورة، وأشار صبحي الصالح[٣] إلى أن العلماء وجدوا في توجيه القراءات الشاذة عونًا على معرفة صحة التأويل. قلتُ: لقد رأيت ما ذكره صحيحًا في أثناء بحثي في توجيه بعض القراءات الشاذة.

ووقفت على كلام في الموسوعة القرآنية المتخصصة قد يفسر المراد من هذه المقولة، وهو أن توجيه القراءة الشاذة كثيرًا ما يصعب إدراك وجهه بخلاف توجيه المشهورة، قال في سياق حديثه عن توجيه القراءة الشاذة: (وكثيرًا ما يصعب إدراك وجهه، ولهذا صار يقال بشأنه: إن توجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من القراءة غير الشاذة)[٤].

قلتُ: هذا الكلام ليس على إطلاقه؛ لأني وقفت على بعض القراءات الشاذة التي كان فيها التوجيه أسهل من توجيه القراءة المشهورة، بل إني رأيت بعض القراءات الشاذة لا تحتاج إلى توجيه لشدة وضوحها، بخلاف بعض القراءات المشهورة التي صعب توجيهها على كثير من العلماء، وقد أشرت إلى ذلك في ثنايا بحثي هذا.

وبعد هذا التمهيد السريع نشرع في صلب البحث، ونبدأ بالمبحث الأول منه، وهو:

المبحث الأول: قراءة الأسماء أفعالاً:

إن أبرز ما لفت نظري لقراءة أنس - ﷺ - أنه قرأ بعض الأسماء التي وردت في القراءات المشهورة أفعالاً، وهذا يلزم منه حتمًا بعض التغيير في تركيب اللفظة والجملة وسياق الكلام، واختلاف في المعنى؛ لأن اختلاف المبنى - كما قيل - ينبني عليه اختلاف المعنى غالبًا؛ ولذا وجب عليّ أن أنظر في توجيه العلماء لقراءته توجيهًا نحويًّا ودلاليًّا، ثم مقارنتها بالقراءة المشهورة، التي وردت فيها القراءة بالاسم لا بالفعل، وبيان الفرق بين القراءتين من حيث المعنى والإعراب، وهذا كله يوجب البحث والغوص في كتب التفسير والقراءات وإعراب القرآن وكتب اللغة والنحو

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٤١).
(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٢٨١)، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن (١/ ١٢٣).
(٣) انظر: مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (ص: ٢٥٢).
(٤) الموسوعة القرآنية المتخصصة (١/ ٣٣٧).

لبيان توجيهاتهم لهذه القراءات، وهذا المبحث جاء في ثلاثة مطالب؛ لأني جعلت كل قراءة في مطلب مستقل، ولم يرد في قراءة أنس ﷺ بحسب استقصائي لقراءته ما كان على هذا النهج إلا هذه الآيات الثلاث، وقد رتبتها بحسب ورودها في المصحف:

المطلب الأول: قراءة الاسم "مالك" فعلاً ماضيًا "مَلَكَ" في قوله تعالى:﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾(١)

اختلف القراء كثيرًا في قراءة :﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، وقد تكون من أكثر الكلمات في القرآن اختلافًا في القراءة، وقد قال النحاس كلامًا مجملاً يصف فيه كثرة اختلاف القراء بهذه الآية، قال: (وفيه من العربية خمسة وعشرون وجهًا: يقال: (ملك يوم الدين) على النعت، والرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على المدح وعلى النداء وعلى الحال وعلى النعت وعلى قراءة من قرأ: (رَبِّ الْعالَمِينَ)، فهذه ستة أوجه، وفي "مالك" مثلها وفي "ملك" مثلها، وفي "مليك" مثلها. هذه أربعة وعشرون والخامس والعشرون روى عن أبي حيوة شريح بن يزيد أنه قرأ:(ملك يوم الدّين)، وقد روي عنه أنه قرأ: (ملك يوم الدين))(٢).

ويمكن أن يجعل اختلافهم في قراءاتها بحثًا مستقلاً، وما ورد في قراءة "مالك" من قراءات على كثرتها لا تخرج عن الاسمية إلا على قراءة أنس بن مالك الذي قرأه بصيغة الفعل الماضي "مَلَكَ"، ونصب "يومَ"، وما يهمنا من هذه القراءات في هذه الآية هنا هو قراءة أنس ﷺ؛ لأن هذا البحث يخص الفعل في قراءته ﷺ، وإليك تفصيل الكلام في عزوها وتوجيهها:

عزو هذه القراءة إلى أنس بن مالك ﷺ:

عزا بعض العلماء لأنس بن مالك ﷺ أنه قرأ: (مَلَكَ يومَ الدينِ). جعل "ملك" فعلاً ماضيًا، و"يوم" مفعولاً به، وممن صرح بذلك ابن خالويه، قال: (وقرأ أنس بن مالك:

---

(١) الفاتحة:٤.
(٢) إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٩).

(مَلَكَ يومَ الدينِ). جعله فعلاً ماضيًا)[١]. وأكد هذا الكلام بنصه في كتابه الآخر إعراب القراءات السبع وعللها[٢].

وقد عزا الثعلبي[٣] هذه القراءة إلى الحسن، ويحيى بن يعمر، وأبي حمزة، وأبي حنيفة.

وعزاها الزمخشري إلى أبي حنيفة، وذكر أنه نصب "يوم"، لكن لم يوجه نصبه، فقال: (وقرأ أبو حنيفة ﷺ: (مَلَكَ يومَ الدين) بلفظ الفعل، ونصب "اليوم")[٤].

وعزاها ابن عطية[٥] إلى يحيى بن يعمر، والحسن بن أبي الحسن، وعلي بن أبي طالب ﷺ، ونص على أنه في هذه القراءة فعل ماض.

وعزا أبو حيان إلى أنس أنه قرأ: (ملِكَ يومَ الدين) بنصب الكاف مِن غير ألف، وهو لا يقصد قراءة الفعل؛ لأنه عزا نصًّا قراءة الفعل إلى غير أنس، فقال بعد أن ذكر هذه القراءة عن أنس:(وَقَرَأَ: "مَلَكَ" فِعْلًا مَاضِيًا أَبُو حَيَاةَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَجُبَيْرُ بْنُ مَطْعِمٍ، وَأَبُو عَاصِمٍ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيُّ، وَأَبُو الْمَحْشَرِ عَاصِمُ بْنُ مَيْمُونٍ الْجَحْدَرِيُّ، فَيَنْصِبُونَ الْيَوْمَ)[٦]. وتبعه الألوسي[٧] في كل ذلك.

وذكر ابن كثير[٨] أنها حكيت عن أبي حنيفة، ووصفها بأنها قراءة شاذة غريبة جدًّا.

وعزاها ابن الجزري[٩] والزبيدي[١٠] إلى علي بن أبي طالب ﷺ.

ويتبين من هذا العرض السريع أن هذه القراءة ليست مشهورة عن أنس؛ لأنه لم ينقلها عنه إلا قلة، ومنهم ابن خالويه، وقد تبين أيضًا أنها مشهورة لغيره.

---

(١) إعراب ثلاثين سورة (ص: ٢٣).
(٢) انظر: ٤٨/١.
(٣) انظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١/ ١١٤).
(٤) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ١١ - ١٢).
(٥) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٦٨).
(٦) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٦).
(٧) نظر: تفسير الألوسي = روح المعاني (١/ ٨٥).
(٨) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ١٣٣).
(٩) نظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٤٧).
(١٠) انظر: تاج العروس (٢٧/ ٣٦٤).

موافقة قراءة أنس - ﷺ - لرسم المصحف:

قراءة أنس هذه موافقة لرسم المصحف، فقد كتبوا "ملك" من دون ألف في جميع المصاحف، قال أبو داود الأندلسي: (وكتبوا في جميع المصاحف: (ملك يوم الدّين) بغير ألف، مثل: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾[١])[٢]. وقال ابن الجزري: (وَقَدْ تُوَافِقُ بَعْضُ الْقِرَاءَاتِ الرَّسْمَ تَحْقِيقًا، وَيُوَافِقُهُ بَعْضُهَا تَقْدِيرًا، نَحْوَ: (مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ) فَإِنَّهُ كُتِبَ بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ)[٣]، ثم بين أن القراءة بإثبات الألف "مالك" توافق رسم المصحف تقديرًا؛ لأنه حذف الألف اختصارًا، فقال: (فَقِرَاءَةُ الْحَذْفِ تَحْتَمِلُهُ تَحقيقًا كَمَا كُتِبَ: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾، وَقِرَاءَةُ الْأَلِفِ مُحْتَمَلَةٌ تَقْدِيرًا كَمَا كُتِبَ ﴿مَالِكَ الْمُلْكِ﴾[٤]، فَتَكُونُ الْأَلِفُ حُذِفَتِ اخْتِصَارًا)[٥]. وتبعه السيوطي[٦]، والقاسمي[٧] في كل ذلك.

وعلى الرغم من أنها موافقة لرسم المصحف إلا أنها من أقل القراءات ذكرًا؛ لأن قراءة "ملك" من دون ألف لا يلزم منها أن يكون فعلاً، بل إنه جاء اسمًا كثيرًا كـ"مَلْك"، و"مَلِك"، و"مَلَك".

توجيه هذه القراءة:

كما يظهر من بعض النصوص السابقة أن "ملك" في قراءة أنس فعل ماض، وكثير من الموجهين لهذه القراءة اكتفوا بذلك، وزاد بعضهم عليه بأن ذكروا أن "يوم" منصوب، لكن دون أن يوجهوا نصبه، لكن بعض المعربين وجهوا نصبه، ومنهم العكبري فقد أشار لهذه القراءة، وذكر أن "يوم" منصوب على أنه مفعول أو ظرف، فقال: (وَيُقْرَأُ: (مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ) عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ، وَيَوْمُ مَفْعُولٌ أَوْ ظَرْفٌ)[٨]. وقد أراد بقوله :"مفعول": المفعول به تحديدًا؛ لأن المفعول إذا أطلق انصرف إلى المفعول

---

(١) الناس:٢.
(٢) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢/ ٤١).
(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ١١).
(٤) آل عمران:٢٦.
(٥) المصدر السابق.
(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٦٠).
(٧) انظر: تفسير القاسمي = محاسن التأويل (١/ ١٨٧).
(٨) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٦).

به، ولأنه لا يريد المفعول فيه قطعًا؛ لأنه قال: أو ظرف، وهو المفعول فيه، فاتجه قصده إلى المفعول به لا غير.

وقد صرح السمين[١] بأن ظاهر هذه القراءة أن "يوم" مفعول به، وتبعه ابن عادل[٢].

وقد وُجه نصب "يوم" على أنه مفعول به على سبيل الاتساع؛ لأنه حذف المفعول به وجعل "يوم" مكانه اتساعًا؛ أي: ملك الأمر أو الخلق يوم الدين، وممن صرح بذلك ابن أبي الربيع الإشبيلي، قال: (وَقد قُرِئ: (مَلَك يومَ الدّين) جَعَلَهُ فِعْلاً؛ والمعنى في هذا كُلِّهِ مَلَكَ الخلْق يومَ الدّين، وَمَلَك الأمْرَ يومَ الدّين، لَكِنّهُ جَعَلَ "الدّين" هُو المملُوك على جِهَةِ الاتّساعِ. وَقَدْ يمكنُ أن يكون معنى مَلك يومَ الدّينِ ومَالِك يوم الدّينِ على مَعَنى أبرَزَهُ وَأَوْجده، والأوّلُ أبْيَنُ)[٣].

ووجهها ابن كثير على أنها فعل وفاعل ومفعول، ولم ينص على أنه مفعول به؛ لكن الذي يظهر أنه أراد المفعول به؛ لما قدمته آنفًا من أنه إذا أطلق المفعول انصرف إلى المفعول به، ووصفها بأنها شاذة غريبة جدًّا، فقال: (وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَرَأَ: (مَلَكَ يومَ الدِّينِ) عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ، وَهَذَا شَاذٌّ غَرِيبٌ جِدًّا)[٤].

وذكر إبراهيم الأبياري أنه على هذه القراءة يجب أن يقدر مفعول به، وهذا يعني أنه يرى "يوم" ظرفًا، فقال: (وأما من قرأ «ملك»، فلا بد من تقدير مفعول محذوف، تقديره: ملك يوم الدين الفصل، أو القضاء ونحوه)[٥].

ولغرابة هذه القراءة وقوة شذوذها عند بعض العلماء جعلها السيوطي مثالاً على النوع الرابع من أنواع القراءة، وهو الشاذ، فقال: (الرَّابِعُ: الشَّاذُّ وَهُوَ مَا لَمْ يَصِحَّ سَنَدُهُ، وَفِيهِ كُتُبٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ: "مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ" بِصِيغَةِ الْمَاضِي وَنَصْبِ "يَوْمَ")[٦]. وتبعه مناع القطان[٧] في كل ذلك.

---

(١) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٥٢).
(٢) انظر: اللباب في علوم الكتاب (١/ ١٩١).
(٣) تفسير الكتاب العزيز وإعرابه (ص: ٣٨٨).
(٤) تفسير ابن كثير (١/ ١٣٣).
(٥) الموسوعة القرآنية (٤/ ٦).
(٦) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٦٥).
(٧) انظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ١٧٩).

وقد وصفها الزبيدي[١]بالشذوذ كذلك.

وتبعهم أبو شهبة[٢]، فذكر أنه لا تجوز القراءة بالشاذ من القراءات، ومثل لها بهذه القراءة، ونقل عن ابن عبد البر الإجماع. وقد سبقت مناقشة مسألة حكم القراءة بالقراءة الشاذة في الصلاة وغيرها في التمهيد.

المطلب الثاني: قراءة الاسم "عَمَلٌ" فعلاً ماضيًا "عَمِلَ" في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[٣] قرأ عامة القراء والأمصار: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)، قال الفراء: ((إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ)، وَعَامَّةُ الْقُرَّاءِ عَلَيْهِ)[٤].

وقرأ أنس ـ ﷺ ـ: (إنه عَمِلَ غيرَ صالحٍ) بالفعل ونصب "غير"، وهي قراءة سبعية؛ لأنها قراءة الكسائي[٥]، وعزيت إلى النبي ﷺ[٦].

وممن عزا هذه القراءة لأنس ـ ﷺ ـ ابن عطية[٧]، وأبو حيان[٨]، وإبراهيم الأبياري[٩].

وقرأ باقي السبعة[١٠]: (إِنَّه عَمَلٌ) مَرْفُوع منون، (غيرُ صالحٍ) بِرَفْع الرَّاء.

---

(١) انظر: تاج العروس (٢٧/ ٣٦٤).
(٢) انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٤٤٢).
(٣) هود:٤٦.
(٤) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٧).
(٥) انظر: السبعة في القراءات (ص: ٣٣٤)، وإيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧١٣)، وتفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ١٥٣)، والحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٤١)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٢٣٩)، وحجة القراءات (ص: ٣٤١)، والهداية إلى بلوغ النهاية (٥/٣٤٠٥).
(٦) انظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧١٣)، وتفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (١٣٦/٦)، وتفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ١٥٣)، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٢/ ٢٩٣)، وحجة القراءات (ص: ٣٤١)، والهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٤٠٥).
(٧) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ١٧٧).
(٨) انظر: البحر المحيط في التفسير (٦/ ١٦٢).
(٩) انظر: الموسوعة القرآنية (٥/ ٣١٨).
(٤) انظر: السبعة في القراءات (ص: ٣٣٤)، والحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٤١)، والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٢٣٩)، وحجة القراءات (ص: ٣٤١).

وقد اختار الأخفش قراءة أنس ﷺ، فقال: (وقال بعضهم: (عَمِلَ غَيْرَ صالِحٍ)، وبه نقرأ)[١].

وذكر ابن زنجلة أن بعض أهل البصرة أنكر قراءة أنس هذه، بحجة أن العرب لا تقول: عمل صالحًا حتى تذكر الموصوف، فتقول: عمل عملاً صالحًا، ثم ردَّه بأن القرآن نزل بخلاف ما قاله، واستشهد ببعض الآيات، فقال: (وكانَ بعض أهل الْبَصْرَة يُنكر هَذِه الْقِرَاءَة، فاحتج لذَلِك بِأَن الْعَرَب لَا تَقول: "عمل غير حسن" حَتَّى تَقول:" عمل عملاً غيرَ حسن"، وَقد ذهب عَنهُ وَجه الصَّوَاب فِيمَا حَكَاهُ؛ لِأَن الْقُرْآن نزل بِخِلَاف قَوْله، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾[٢]، مَعْنَاهُ: وَمن تَابَ وَعمل عملاً صَالحًا، وَقَالَ: ﴿وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾[٣]، وَلم يقل: عملاً)[٤].

وذكر ابن عطية[٥] أن أبا حاتم رجَّح قراءة أنس. ورجحها كذلك أبو عبيد[٦]؛ وقيل: إنه رجحها؛ لأنها قراءة النبي ﷺ. وذكر القرطبي[٧] أنها اختيار أبي عبيد لكنه لم يذكر سبب ترجحه.

وقد صوب الطبري قراءة العامة، مبينًا السبب في ذلك، فقال:(قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا ما عليه قراء الأمصار، وذلك رفع "عَمَلٌ" بالتنوين، ورفع "غَيْرُ"؛ يعني: إن سؤالك إياي ما تسألنيه في ابنك المخالفِ دينَك، الموالي أهل الشرك بي من النجاة من الهلاك، وقد مضت إجابتي إياك في دعائك: ﴿لاَ تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾[٨]، ما قد مضى من غير استثناء أحد منهم = عملٌ غير صالح، لأنَّه مسألة منك إليّ ألاّ أفعل ما قد تقدّم مني القول بأني أفعله، في إجابتي مسألتك إياي فعله. فذلك هو العمل غير الصالح)[٩].

---

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٨٣).
(٢) الفرقان:٧١.
(٣) سبأ:١١.
(٤) حجة القراءات (ص: ٣٤١).
(٥) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ١٧٧).
(٦) انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٧/ ٤٧٥٢).
(٧) انظر: تفسير القرطبي (٩/ ٤٦).
(٨) نوح:٢٦.
(٩) تفسير الطبري = جامع البيان (١٥/ ٣٥٠).

توجيه قراءة أنس والفرق بينها وبين قراءة الجمهور:

وجه كثير من العلماء قراءة الجمهور على تقدير "ذو"؛ أي: إنه ذو عمل غير صالح، وممن صرح بذلك الزجاج، قال: (أمَّا من قرأ: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ). فيجوز أن يكون يعني به أنه ذو عمل غير صالح، كما قالت الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ ∴ فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ[1]

أي ذات إقبالٍ، وقد قال الله – عزَّ وجلَّ –: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾[2] فنسبه إليه.

ولقائلٍ أن يقول نسبه إليه على الاستعمال، كما قال اللَّه – جلَّ وعزَّ –: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾[3]، فنسبهم إليه على قولهم، واللَّهُ لا شريك له، ولكن الأجودَ في التفسير أن يكون: إنه ليس من أهلك الذين وَعَدْتكَ أن أنَجِّيَهُمْ، ويجوز أن يكون: (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) إنَّه لَيْسَ من أهلِ دينِك)[4].

وهو يريد بهذا التقدير أن يجعل قراءة أنس وقراءة الجمهور بمعنى واحد، ولا يكون هناك اختلاف بينهما، وقد صرح بهذا في موضع آخر، فقال: (والقراءة في هذا: (عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ)، و(عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ). وهما يرجعان إلى معنى وَاحدٍ؛ وذلك أن تأويل (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) إنَّهُ ذو عمل غيرِ صالح. وكل من كفر فقد انقطع نسبه من أَهله المؤمنين، لا يرثهم ولا يرثونه)[5].

وقد وجه الماتريدي قراءة أنس وقراءة الجمهور وأوضح الفرق بينهما، ثم بيَّن أنه على كلا القراءتين يمكن صرف المقصود إلى ابنه، فقال: (فمن قرأ بالنصب: (عَمِلَ غيرَ صَالِحٍ)، أي: أن ابنك عمل غير صالح، ومن قرأه: (عَمَلٌ) يكون معناه – واللَّه أعلم – أن سؤالك عمل غير صالح، وكلا القراءتين يجوز أن يصرف إلى ابنه، أي:

---

(١) بيت من البسيط. انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٣٧)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ١٠٣)، وأحكام القرآن للجصاص (١/ ١٦١)، وحجة القراءات (ص: ٣٤٣).
(٢) هود:٤٢.
(٣) النحل:٢٧.
(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٥٥ ـ ٥٦).
(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ١٩٦).

أنه عملٌ غير صالح وهو عملَ الكفر، (عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) أي: الذي كان عليه عملٌ غير صالح، واللَّه أعلم)[١].

ورأيت أن من أوضح من وجه القراءتين توجيهًا نحويًّا ابن خالويه، فقد فصل الكلام في ذلك تفصيلاً دقيقًا، فقال: (قوله تعالى: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ) يقرأ بالتنوين ورفع "غير"، وبالفتح ونصب "غير". فالحجة لمن نوّن ورفع "غير": أنه جعله اسمًا أخبر به عن "إنّ" ورفع "غير" إتباعًا له على البدل. ومعناه: إن سؤالك إيّاي أن أنجي كافرًا ليس من أهلك عمل غير صالح.

والحجة لمن فتح: أنه جعله فعلاً ماضيًا وفاعله مستتر فيه، و"غير" منصوب؛ لأنه وصف قام مقام الموصوف، ومعناه: أنه عمل عملاً غيرَ صالح)[٢].

ووافقه السمرقندي[٣]، والثعلبي، ومكي القيسي[٤] في التوجيه الدلالي للقراءتين لكنهم لم يفصلوا تفصيله في الإعراب، فقال الثعلبي: (قرأ أهل الكوفة: "عَمِلَ" بكسر الميم وفتح اللام، "غَيْرَ" بنصب الراء على الفعل، ومعناه: أنه عمل الشرك والكفر، وقرأ الباقون: "عَمَلٌ" بفتح الميم وضمّ اللام وتنوين "غير" بالرفع، ومعناه: أنّ سؤالك إياي أن أنجيه عمل غير صالح)[٥].

وقد أطال أبوعلي الفارسي في توجيه هذه القراءة وبيان الفرق بين القراءتين، وذكر ما أورده من سبقه ممن نقلنا كلامهم آنفًا وزاد عليه، ومما زاده: أن الضمير في قراءة الجمهور لابن نوح، وأنه جُعل هو نفسه عملاً غير صالح، لكثرة ذلك منه، كما يقال: الشعر زهير، قال:(... ويجوز أن يكون الضمير لابن نوح كأنه جعل عملاً غير صالح كما يجعل الشيء الشيء لكثرة ذلك منه كقولهم: الشعر زهير، أو يكون المراد أنه ذو عمل غير صالح، فحذف المضاف)[٦].

ثم تطرق إلى تخريج قراءة أنس، وذكر قبل ذلك أنها عزيت إلى النبي ﷺ، وبيَّن أن الضمير في هذه القراءة لابن نوح،وهذا لا يحتاج إلى تأويل؛لأنه الظاهر بخلاف

---

(١) تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة (٦/ ١٣٧).
(٢) الحجة في القراءات السبع (ص: ١٨٧).
(٣) انظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ١٥٣).
(٤) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٤٠٥).
(٥) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٥/ ١٧٢).
(٦) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٤١ - ٣٤٢).

قراءة الجمهور التي ذكر فيها توجيهات عدة تجعل المقصود بالضمير ابن نوح،ثم خلص الفارسي بعد ذلك إلى أن القراءتين وإن اختلفتا لفظًا إلا أن معناهما واحد، فقال: (ومن قرأ: (إنه عَمِلَ غيرَ صالحٍ) فقد زعموا أن ذلك روي عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فيكون هذا في المعنى كقراءة من قرأ: (إنه عَمَلٌ غيرُ صالحٍ)،وهو يجعل الضمير لابن نوح، فتكون القراءتان متفقتين في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ)[١]. وتبعه في كل هذا الواحدي[٢] إلا أنه اختصر بعض كلامه.

وذكر مكي القيسي[٣] لقراءة الجمهور أربعة توجيهات، الأول: أن الهاء في "إنه" تعود على السؤال، وأن سؤال نوح لله أن ينجي كافرًا عمل غير صالح، والثاني: أن سؤال نوح لله ما ليس له به علم عمل غير صالح، والثالث: أن قوله: "عمل غير صالح" من قول نوح لابنه، وهو أن عدم ركوبك معنا وكونك مع الكافرين عمل غير صالح، الرابع: أن الهاء تعود على ابن نوح، وأن في الكلام حذف مضاف أي: أن ابن نوح ذو عمل غير صالح.

ثم ذكر أن الهاء في قراءة أنس والكسائي راجعة على ابن نوح بلا خلاف. وقد وافقه العكبري في ذلك، فقال:(وَمَنْ قَرَأَ: «عَمِلَ» عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الِابْنِ لَا غَيْرَ)[٤]. ووافقهما ابن جزي[٥] والسمين الحلبي[٦] في أن مرجع الضمير في قراءة أنس يعود على ابن نوح بلا إشكال.

وبهذا يفهم من توجيه مكي القيسي ومن سبقوه أنه لا إشكال في قراءة أنس - ﷺ - فلا تحتاج إلى تأويل وتوجيه؛ إذ الأمر فيها واضح، وإنما الإشكال في قراءة الجمهور، ولذا اختلف في توجيهها العلماء حتى وصلت إلى أربعة أقوال عند القيسي فقط كما مر آنفًا.

---

(١) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٤٢ - ٣٤٣).
(٢) انظر: التفسير البسيط (١١/ ٤٣٧ - ٤٣٩).
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٣٦٧).
(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٠١).
(٥) انظر: تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٣٧٢).
(٦) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٣٣٦).

وهذا شاهد على ما أشرت إليه في التمهيد من أن بعض القراءات غير المشهورة قد تكون أوضح من القراءات المشهورة؛ ولذا لا تحتاج إلى توجيه أو تأويل، بخلاف المشهورة والمتواترة كما هنا.

وممن وجه قراءة أنس نحويًّا الرازي، فقال: (ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ)، قَرَأَ الكسائي: "عَمِلَ" على صيغة الفعل الماضي، و"غير" بِالنَّصْبِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ ابْنَكَ عَمِلَ عَمَلًا غَيْرَ صَالِحٍ يَعْنِي أَشْرَكَ وَكَذَّبَ، وَكَلِمَةُ "غَيْر" نَصْبٌ؛ لِأَنَّهَا نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ)[1].

وممن وجهها توجيهًا نحويًّا أيضًا السمين الحلبي[2]، وقد وافق في ذلك الرازي غير أنه زاد في "غير" وجهًا لم يذكره من قبله، وهو أن يكون مفعولاً به، ووافقه في جعل "غير" مفعولاً به الثعالبي[3].

ومما يجدر التنبيه إليه أنه ينبي على اختلاف قراءة هذه الآية اختلاف في الوقف، مما يؤكد أهمية القراءات القرآنية، وأثرها في اختلاف الوقف، فقد ذكر أبو بكر الأنباري أنه ينبني على اختلافهم في قراءة هذه الآية اختلاف في مكان الوقف، فبيَّن أن من يقدر في قراءة الجمهور "ذو" فإن الوقف على القراءتين سيكون حكمه واحدًا؛ لأن المعنى اتحد على القراءتين بهذا التقدير، وهو الذي مال إليه الزجّاج ومن تبعه، فقال: (فمن قرأ: (إنه عَمِلَ غيرَ صالحٍ) لم يقف على (ليس من أهلك)؛ لأن الهاء الثانية تعود على الهاء الأولى. ومن قرأ: (إنه عملٌ غيرُ صالحٍ) وقف على (ليس من أهلك)؛ لأن الهاء تعود على السؤال فانقطعت مما قبلها كأنه قال: "إن سؤالك إياي ما ليس لك به علم عملٌ غيرُ صالح". قال أبو بكر: وقد أجاز بعض أهل العربية إعادة الهاء في "وإنه" على الابن، و"عمل" و"غير" مرفوعان. وقال: المعنى عندي: إن ابنك ذو عمل غير صالح، فحذف "ذو" وقام: "عمل" مقامه كما قالت العرب: عبد الله إقبال وإدبار. وهم يريدون: عبد اللهِ ذو إقبال وإدبار. ومثله: (يومنا مطر وريح)؛ يعني به: "ذو مطر وريح". فمن بنى على هذا القول

---

(١) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٨/ ٣٥٧).
(٢) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٣٣٦).
(٣) انظر: تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٣/ ٢٨٦).

ألحق هذه القراءة بقراءة من قرأ: (إنه عَمِلَ غيرَ صالحٍ) في الوقف ولم يجعل بينهما فرقًا)[١]. وتبعه أبوعمرو الداني[٢].

المطلب الثالث: قراءة الاسم "جَنَّة" فعلاً ومفعولاً به "جنَّه" في قوله تعالى: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾[٣]

قراءة العامة والجمهور بالتاء "جنَّة"[٤]، كَقَوْلِهِ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا﴾[٥]، فجنة مفرد وجنات جمع[٦]. وقرئت: "جنَّه" بالهاء بدل التاء، وقد عزيت هذه القراءة إلى غير واحد، وممن عزيت إليه أنس ابن مالك[٧].

وقد عزا ابن جني وابن عطية[٨] ونشوان الحميري[٩] والمديني[١٠] والسمين الحلبي[١١] وابن عادل[١٢] وإبراهيم الأبياري[١٣] قراءة "جنّه" بالهاء إلى أنس بن مالك وبعض الصحابة،قال ابن جني: (قرأ:(جَنَّه الْمَأْوَى)بالهاء عليٌّ - عليه السلام - وابن الزبير بخلاف، وأبو هريرة وأنس بخلاف، وأبوالدرداء وزر بن حبيش وقتادة ومحمد بن كعب)[١٤].ومن هذا يعلم أن هذه القراءة مشهورة عن أنس.

ذكر الفراء[١٥] قراءة "جنه المأوى" بالفعل والضمير، ولم يعزها لأحد، ووصفها

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧١٣ - ٧١٤).
(٢) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ٩٩).
(٣) النجم:١٥.
(٤) انظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ٣٦٠)، والبحر المحيط في التفسير (١٠/ ١٣)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون(١٠/٩٠)، واللباب في علوم الكتاب (١٨/١٧٠).
(٥) السجدة:١٩.
(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/١٨٢-١٨٣)،وتفسير السمرقندي=بحر العلوم (٣/٣٦٠).
(٧) انظر عزوها لأنس في: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ١٤٤).
(٨) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ١٩٩).
(٩) انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٢/ ٩٥٩).
(١٠) انظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١/ ٣٦٥).
(١١) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/ ٩٠).
(١٢) انظر: اللباب في علوم الكتاب (١٨/ ١٧٠).
(١٣) انظر: الموسوعة القرآنية (٦/ ٢٨١).
(١٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٢٩٣).
(١٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٩٧).

بالشذوذ، وتبعه في وصفها بالشذوذ بعض العلماء[١]، ومنهم النحاس[٢].

وذكر الزجاج أنها قراءة، ولم يعزها لأحد، وذكر أن الأجود قراءة الجمهور، فقال: (وقرئت: (عِنْدَهَا جَنَّـةُ الْمَأْوَى) – بالهاء – والأجود: (جَنَّـةُ الْمَأْوَى)؛ لأنه جاء في التفسير كما ذكرنا أنه يحل فيها أرواح الشهداء)[٣]. وقيل: سميت مأوى؛ لأنه يأوي إليها أرواح الشهداء[٤].

وذكرها النحاس، ولم يعزها لأحد، وذكر أنها قراءة شاذة أنكرها الصحابة، فقال: (فأما من قرأ: (جَنَّه الْمَأْوى) فتقديره جنّه سواد الليل. وهي قراءة شاذة قد أنكرها الصحابة سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وابن عمر. وقال ابن عباس: هي مثل: ﴿جَنَّاتُ الْمَأْوى﴾[٥] حجّة بيّنة مع إجماع الجماعة الذين تقوم بهم الحجة، وأيضا فإنه يقال: أجنّة الليل، وجنّ عليه، ولغة شاذة جنّه الليل)[٦].

ونقل السمرقندي كلامًا عن بعض الصحابة مفاده أن قراءتها بالهاء مستنكرة، وأن قراءة العامة بالتاء، فقال: (وقيل لسعد: إن فلاناً يقرأ: (عندها جَنَّه الْمَأْوى) بالهاء. قال سعد: ما له أجنه الله؟ وعن أبي العالية قال: سألني ابن عباس: كيف تقرأها يا أبا العالية؟ قال: قلت له جنة. قال: صدقت هي مثل قوله: ﴿جَنَّاتُ الْمَأْوى﴾. وقراءة العامة "جَنَّةُ"، وهي من "جنات")[٧]. والمقصود بسعد سعد بن مالك ﷺ، صرح بذلك ابن جني[٨].

وقد نقل ابن جني[٩] نحوًا من هذا الأثر الذي يثبت استنكارهم هذه القراءة، وصرح الزمخشري بأن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنكرت هذه القراءة، فقال: (وقرأ علي وابن الزبير وجماعة: (جنَّةُ المأوى)؛ أي: ستره بظلاله ودخل فيه. وعن عائشة: أنها

---

(١) انظر: زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٨٧)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١٨٧).
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٨٢ ـ ١٨٣).
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٧٣).
(٤) انظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ٣٦٠).
(٥) السجدة:١٩.
(٦) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٨٢ ـ ١٨٣).
(٧) تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ٣٦٠).
(٨) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٢٩٣).
(٩) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٢٩٣).

أنكرته، وقالت: من قرأ به فأجنه الله ما يَغْشى تعظيم وتكثير لما يغشاها. فقد علم بهذه العبارة أن ما يغشاها من الخلائق الدالة على عظمة الله وجلاله: أشياء لا يكتنهها النعت ولا يحيط بها الوصف. وقد قيل: يغشاها الجم الغفير من الملائكة يعبدون الله عندها)[١].

وتبعه ابن عطية[٢] فذكر أن عائشة وبعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ أنكروا هذه القراءة، وقالوا: أجنَّ الله من قرأها.

وكان لبعض العلماء رأي آخر في هذه القراءة، ومنهم السمين الحلبي؛ إذ أشار إلى أنه لا سبيل إلى ردِّ هذه القراءة لثبوتها عن مثل هؤلاء الصحابة، فقال: (وقد رَدَّت عائشةُ ـ رضي الله عنها ـ هذه القراءةَ، وتبعها جماعةٌ، وقالوا: "أَجَنَّ اللَّهُ مَنْ قرأها"، وإذا ثبتت قراءةً عن مثلِ هؤلاءِ فلا سبيلَ إلى رَدِّها)[٣].

توجيه القراءة:

ذهب أكثر العلماء إلى أن "جَنَّهُ" في قراءة أنس بمعنى "أجنه"؛ أي: غطاه وستره بظلاله[٤] ودخل فيه[٥]، وأظله[٦]، وأدركه[٧]. وذكر الفراء أنها بمعنى أجنَّه، فقال: (وَقَدْ ذُكر عنْ بعضهم: (جَنَّه الْمَأْوى)يُرِيدُ: أجَنَّه،وهي شاذة)[٨]. وتبعه في هذا التوجيه المدينيْ، فقال: (بمعنى أَجنَّه: أي سَتَرَه وآوَاه. قال الأَصمَعِيُّ: جَنَّه وأجنَّه بِمَعنًى)[٩].

وذكر العكبري[١٠] أن المستعمل أجنه لا جنه؛ ولذا حُكم على القراءة بالشذوذ. وأيده السمين في أن المستعمل أجنه، لكنه لم يوافقه بالحكم على شذوذها، وقد تقدم نقل

---

(١) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٤٢١).
(٢) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ١٩٩).
(٣) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/ ٩٠).
(٤) انظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ١٤٤)، والهداية الى بلوغ النهاية (١١/ ٧١٥٤)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٢/ ٩٥٩).
(٥) انظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٤٢١).
(٦) انظر: زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٨٧)، والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١٨٧).
(٧) انظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ١٤٤).
(٨) معاني القرآن للفراء (٣/ ٩٧).
(٩) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١/ ٣٦٥).
(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١٨٧).

كلامه آنفًا حين الحديث عن حكم هذه القراءة، وذهب إلى أن "جن" يتعدى بـ"على"، فقال: (ولكنَّ المستعملَ إنما هو أَجَنَّه رباعياً، فإن استعمل ثلاثياً تَعَدَّى بـ"على" كقولِه: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾[١])[٢].

ومن خير من تكلم عن هذه القراءة توجيهًا ابن عطية، فقال: (وقرأ علي بن أبي طالب وابن الزبير بخلاف، وأنس بن مالك بخلاف، وأبو الدرداء وزر بن حبيش وقتادة ومحمد بن كعب: (جنه المأوى) بالهاء في "جنة"، وهو ضمير محمد ﷺ، والمعنى: ستره وضمه إيواء الله تعالى وجميل صنعه به، يقال: جنه وأجنه، وردت عائشة وصحابة معها هذه القراءة، وقالوا: أجن الله من قرأها. والجمهور قرأ: "جنة" كالآية الأخرى: ﴿فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا﴾، وحكى الثعلبي أن معنى (جنه المأوى): ضمه المبيت والليل)[٣]. وفي نص ابن عطية هذا تصريح بأن الضمير في "جنه" للرسول ﷺ.

وما سبق توجيه القراءة صرفيًّا ودلاليًّا، وممن وجهها نحويًّا ابن جني[٤]، فذكر أن منهم من وجه هذه القراءة بأن المعنى: فعله المأوى، والمأوى هو الفاعل.

ويفهم من كلام ابن جني أن جنه فعل، والهاء المتصلة به مفعول به، لكن ما مرجع الهاء في جنه؟ أجاب عن ذلك الثعلبي[٥] وتبعه ابن عطية[٦] والسمين، فصرحوا بأنه كناية عن الرسول ﷺ.

ومن أكثر العلماء تفصيلاً في توجيه هذه القراءة نحويًّا السمين الحلبي، وهذا هو ديدنه، يجمع ما سُبق إليه، ثم يأتي بمزيد توضيح وتفصيل، فذكر أن" جنه" فعل ماض، والضمير المتصل به مفعول به، وأن "المأوى" فاعل، فقال: ("جَنَّه" فعلاً ماضياً. والهاء ضميرُ المفعول يعود للنبي ﷺ. والمَأْوَى فاعلٌ)[٧].

****

(١) الأنعام:٧٦.
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/ ٩٠).
(٣) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ١٩٩).
(٤) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٢٩٣).
(٥) انظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ١٤٤).
(٦) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ١٩٩).
(٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/ ٩٠).

المبحث الثاني: قراءة الأفعال بأفعال أخرى موافقة لها في المعنى والإعراب:

رأيت أنسًا - ﷺ - في بعض قراءاته الخاصة بالفعل يقرأ الفعل بفعل آخر أو فعلين مرادفين له في المعنى وموافقين له في الإعراب، وكأنه بذلك يقصد تفسير الفعل وتوضيحه، وهذا أكثر ما رأيته عنده، وقد تحدثت في التمهيد إلى قضية أشار إليها بعض العلماء، وهي أن المقصود من القراءات الشاذة تفسير القراءات المتواترة وتوضيحها، وهذا المبحث تحديدًا يصدق عليه كلامهم هذا، فهو يأتي بفعل أو فعلين بديلين للفعل في القراءة المتواترة، وقد اختلف العلماء في هذا، فمنهم من يرى أنها قراءة عن النبي ﷺ، ومنهم من يرى أنها تفسير من أنس وليست قراءة، وكل هذا سأعرض له بالتفصيل عند الحديث عن هذه القراءات في المطالب الآتية، مع حديثي عن توجيهها نحويًا ودلاليًا، وبيان الفرق بينها وبين قراءة الجمهور:

المطلب الأول: قراءة الفعل "يجمحون" بفعل موافق له في المعنى والإعراب: "يَجْمِزُونَ" أو "يَشْتَدُّونَ" في قوله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴿٥٧﴾﴾[1]

عزا بعض العلماء إلى أنس بن مالك - ﷺ - أنه قرأ: "يجمزون ويشتدون" بدلاً من "يجمحون"، وممن صرح بذلك ابن جني[2]، والزمخشري[3]، وابن عطية[4]، والرازي[5]، وأبو حيان[6]، والسمين الحلبي[7]، وابن عادل[8]. وهذا يعني أن هذه القراءة مشهورة عنه ﷺ.

وقد علّق ابن جني على هذه القراءة بتعليق يوحي بأن بعض من سبقه ردَّ هذه القراءة، ورأى أنها من أنس تفسير لا قراءة، فذكر أنه من باب إحسان الظن بأنس ﷺ، وهو أهل لذلك أن يحمل ما قاله على أنه قراءة، ولا يسوغ أن تنكر، وقد وردت

---

(١) التوبة:٥٧.
(٢) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٢٩٦).
(٣) انظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٢٨١).
(٤) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٤٦).
(٥) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ٧٥).
(٦) انظر: البحر المحيط في التفسير (٥/ ٤٣٨).
(٧) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٧١).
(٨) انظر: اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١١٩).

عنه، فقال: (قال أبو الفتح: ظاهر هذا أن السلف كانوا يقرؤون الحرف مكان نظيره من غير أن تتقدم القراءة بذلك؛ لكنه لموافقته صاحبه في المعنى. وهذا موضع يجد الطاعن به إذا كان هكذا على القراءة مطعنًا، فيقول: ليست هذه الحروف كلها عن النبي ﷺ ، ولو كانت عنه لما ساغ إبدال لفظ مكان لفظ؛ إذ لم يثبت التخيير في ذلك عنه، ولما أنكر أيضًا عليه: "يجمزون"، إلا أن حُسْنَ الظن بأَنَس يدعو إلى اعتقاد تقدم القراءة بهذه الأحرف الثلاثة التي هي: "يجمحون" و"يجمزون" و"يشتدون"، فيقول: اقرأ بأيها شئت، فجميعها قراءة مسموعة عن النبي -ﷺ- لقوله ﷺ: (نزل القرآن بسبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ)[1])[2].

ثم ذكر ما يمكن أن يرد به على قراءة أنس هذه وهو أنه لو كانت هذه الأحرف مقروءًا بجميعها لوصلت إلينا، ثم أجاب عنه قائلاً: (فإن قيل: لو كانت هذه الأحرف مقروءًا بجميعها لكان النقل بذلك قد وصل إلينا، وقيل: أَوَلَا يكفيك أنس موصِّلًا لها إلينا؟ فإن قيل: إن أنسًا لم يحكها قراءة؛ وإنما جمع بينها في المعنى، واعتل في جواز القراءة بذلك لا بأنه رواها قراءة متقدمة. قيل: قد سبق من ذكر حسن الظن ما هو جواب عن هذا)[3].

وممن صرح بإنكار هذه القراءة الشهاب الخفاجي، فقال: (و"يجمزون" قراءة أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، فقيل له: يجمحون فقال: يجمحون ويجمزون ويشتدون بمعنى، وليس مراده أنه يقرأ بالزاي كما توهم، بل التفسير، وردّ الإنكار، وجمازة ناقة شديدة العدو)[4].

وذكر الألوسي هذا الإنكار ورده، فقال: (عن أنس بن مالك أنه قرأ": "يجمزون" بالزاي، وهو بمعنى يجمحون ويشتدون، ومنه الجمازة الناقة الشديدة العدو، وأنكر بعضهم كون ما ذكر قراءة وزعم أنه تفسير، وهو مردود)[5].

---

(١) انظر الحديث في: مسند أحمد (٣٤/ ٧٠)، والسنن الكبرى للنسائي (٧/ ٢٤٥).
(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٢٩٦).
(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٢٩٦).
(٤) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي =عناية القاضي وكفاية الراضي (٤/ ٣٣٤).
(٥) تفسير الألوسي = روح المعاني (٥/ ٣٠٩).

توجيه القراءة:

صرح أنس - ﷺ - نفسه بتوجيه هذه القراءة من حيث المعنى لما سئل عن معنى "يجمزون" كما نقل عنه بأن يجمحون ويجمزون ويشتدون بمعنى واحد، قال ابن جني: (ومن ذلك ما رواه الأعمش قال: سمعت أنَسًا يقرأ: (لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمِزون)، قيل له: وما يجمزون؟ إنما هي "يجمحون"، فقال: يجمحون ويجمزون ويشتدون واحد)[١].

وكذلك نقل عنه الزمخشري والرازي[٢]، قال الأول: (وقرأ أنس ﷺ: "يجمزون". فسئل فقال: يجمحون ويجمزون ويشتدّون واحد)[٣].

وذكر ابن عطية أن معنى "يجمزون": يهربون، واستشهد له بحديث الرجم، فقال: (وقرأ أنس بن مالك: "يجمزون" ومعناه يهربون، ومنه قولهم في حديث الرجم: (فلما إذ لقته الحجارة جمزة))[٤].

هكذا النص في المحرر الوجير، ويظهر أن الصواب: "يُهَرْوِلُون" بدل "يهربون"، و"أَذْلَقَتْه الحجارة جَمَزَ" بدل "إذ لقته الحجارة جمزة"، ويؤكد ذلك أن أبا حيان والسمين الحلبي[٥] وابن عادل[٦] والعلوي[٧] نقلوا كلامه كما ذكرتُه. قال أبو حيان: ((وَهُمْ يَجْمَحُونَ): يُسْرِعُونَ إِسْرَاعًا لَا يَرُدُّهُمْ شَيْءٌ. وَقَرَأَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَالْأَعْمَشُ: (وَهُمْ يَجْمَزُونَ). قِيلَ: يَجْمَحُونَ، وَيَجْمَزُونَ، وَيَشْتَدُّونَ وَاحِدٌ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: يَجْمَزُونَ يُهَرْوِلُونَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي حَدِيثِ الرَّجْمِ: (فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ جَمَزَ))[٨].

ثم إن رواية الحديث كما نقله كل هؤلاء بهذا اللفظ نفسه[٩]، لا كما ورد في نص ابن عطية، ويظهر أنه خطأ من النساخ أو المحقق. ويقال: جمازة، وهي الناقة

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٢٩٦).
(٢) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ٧٥).
(٣) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٢٨١).
(٤) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٤٦).
(٥) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٧١).
(٦) انظر: اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ١١٩).
(٧) انظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (١١/ ٢٩٧).
(٨) البحر المحيط في التفسير (٥/ ٤٣٨).
(٩) انظر الحديث بهذا اللفظ في: صحيح البخاري (٧/ ٤٦)، والسنن الكبرى للنسائي (٦/ ٤٢٠)، والسنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٣٨٢)، وشرح معاني الآثار (٣/ ١٤٢)، وغريب الحديث للخطابي (١/ ٣٦٤)، وشرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ٤١١).

الشديدة العدو[١].

وليس في كلام العلماء توجيه لهذه القراءة من الناحية النحوية، والسبب في ذلك أنه ليس فيها ما يستدعي ذلك؛ لأن أنسًا - ﷺ - قرأ الآية بفعلين مرادفين في المعنى للفعل الذي قرأ به الجمهور، وموافقين له من حيث الإعراب؛ إذ كلها أفعال مضارعة مرفوعة بثبوت النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة.

المطلب الثاني: قراءة الفعل "غَلَّقَتِ" بفعل موافق له في المعنى والإعراب " تَرَّعَتِ" في قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴿٢٣﴾﴾[٢]

عزا الزبيدي إلى أنس أنه قرأ: "تَرَّعَتِ الأَبْوَابَ" بدل "غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ "، قال:(ورَوَى الأَزْهَرِيُّ بِسَنَدِهِ عَن حَمّادِ بنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ قالَ: قَرَأْتُ فِي مُصْحَفِ أُبَى بنِ كَعْبٍ: (وتَرَّعَتِ الأَبْوَابَ)، قالَ: هُوَ فِي مَعْنَى "غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ". قُلْتُ: وَهِي أَيْضاً قِرَاءَةُ أَنَسٍ ﷺ، وقِرَاءَةُ أَبِي صالِحٍ، كَمَا فِي العُبَاب)[٣]. وقد ذكر أنها في العباب، ولم أقف في العباب على شيء من ذلك. وكما ذكر الزبيدي، فقد روى الأزهري[٤] أن هذه القراءة في مصحف أبي بن كعب ﷺ. وهذا يعني أن هذه القراءة غير مشهورة لا عن أنس ولا عن غيره.

توجيه معنى القراءة:

نصَّ الأزهري[٥]، وابن منظور[٦]، والزبيدي[٧] على أن "ترعتّ الأبواب" بمعنى "غلقت الأبواب". قال ابن منظور: (وَرَوَى الأَزهري عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمة أَنه قَالَ: قرأْت فِي مُصْحَفِ أُبيّ بْنِ كَعْبٍ: (وتَرَّعَتِ الأَبوابَ)، قَالَ: هُوَ فِي مَعْنَى (غَلَّقت الأَبواب). والتُّرْعة: فَمُ الجَدْولِ يَنْفَجِر مِنَ النَّهْرِ، وَالْجَمْعُ كَالْجَمْعِ. وَفِي الصِّحَاحِ: والتُّرْعةُ أَفواه الجَداولِ، قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: صَوَابُهُ والتُّرَعُ جَمْعُ تُرْعة أَفواه الْجَدَاوِلِ)[٨].

---

(١) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي =عناية القاضي وكفاية الراضي (٤/ ٣٣٤)، وتفسير الألوسي = روح المعاني (٥/ ٣٠٩).
(٢) يوسف:٢٣.
(٣) تاج العروس (٢٠/ ٣٨٨).
(٤) انظر: تهذيب اللغة (٢/ ١٥٨).
(٥) انظر: تهذيب اللغة (٢/ ١٥٨).
(٦) انظر: لسان العرب (٨/ ٣٣).
(٧) انظر: تاج العروس (٢٠/ ٣٨٨).
(٨) لسان العرب (٨/ ٣٣).

ولم يتطرق العلماء إلى توجيه هذه القراءة من الناحية النحوية أو الصرفية؛ لأنها قراءة جاءت بفعل بدل آخر مرادف له في المعنى، وموافق له في الوزن والموقع الإعرابي.

المطلب الثالث: قراءة الفعل "وضعنا" بفعل موافق له في المعنى والإعراب: "حللنا" أو "حططنا" في قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾[١]

عزا بعض العلماء إلى أنس بن مالك ـ ﷺ ـ أنه قرأ بدل "ووضعنا": "وحللنا" "وحططنا"، وممن صرح بعزوها إليه ابن جني[٢]، والزمخشري[٣]، والقرطبي[٤]، وابن عادل[٥]، والألوسي[٦].

وعزا إليه ابن عطية[٧] أنه قرأ "وحططنا" فقط بدل "ووضعنا".

وذكر ابن عطية نصًّا يؤكد أن هذه قراءات عن النبي ﷺ، فقال: (وقرأ أنس بن مالك(وحططنا عنك وزرك)،وفي حرف ابن مسعود:(وحللنا عنك وقرك).وفي حرف أبي: (وحططنا عنك وقرك)،وذكر أبوعمرو أن النبي ـ ﷺ ـ صوب جميعها)[٨].

وقرأ ابن مسعود ـ ﷺ ـ: (وحللنا عنك وِقرك). وممن صرح بذلك الماوردي[٩]، والزمخشري[١٠]، وابن عطية[١١]، والقرطبي[١٢]، وابن عادل[١٣]، والألوسي[١٤]. ونقل ابن عطية عن أبي أنه قرأ : (وحططنا عنك وقرك)[١٥].

---

(١) الشرح:٢.
(٢) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٣٦٧).
(٣) انظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٧٧٠).
(٤) انظر: تفسير القرطبي (٢٠/ ١٠٥).
(٥) انظر: اللباب في علوم الكتاب (٢٠/ ٣٩٩).
(٦) انظر: تفسير الألوسي = روح المعاني (١٥/ ٣٨٩).
(٧) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٤٩٧).
(٨) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٤٩٧).
(٩) انظر: تفسير الماوردي = النكت والعيون (٦/ ٢٩٧).
(١٠) انظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٧٧٠).
(١١) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٤٩٧).
(١٢) انظر: تفسير القرطبي (٢٠/ ١٠٥).
(١٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب (٢٠/ ٣٩٩).
(١٤) انظر: تفسير الألوسي = روح المعاني (١٥/ ٣٨٩).
(١٥) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٤٩٧).

وقراءة أنس - ﷺ - هذه مخالفة لرسم المصحف، ولكن هذا لا يعني أن الرسول - ﷺ - لم يقرأ بها؛ ولذا فقد أكد بعض العلماء على ذلك، ومنهم أبو شامة، قال: (فمن أجل ذلك جاء في القرآن ألفاظ مخالفة ألفاظ المصحف المجمع عليه، كالصوف، وهو "العهن"، وزقية، وهي "صيحة"، وحططنا، وهي "وضعنا"، وحطب جهنم، وهي "حصب" ونحو ذلك، فقبض رسول الله - ﷺ - وكل رجل منهم متمسك بما أجازه له ﷺ، وإن كان مخالفًا لقراءة صاحبه في اللفظ، وعول المهاجرون والأنصار ومن تبعهم على العرضة الأخيرة التي عرضها رسول الله - ﷺ - على جبريل - عليه السلام - في العام الذي قبض فيه، وذلك أن النبي - ﷺ - كان يعرض عليه في كل سنة مرة جميع ما أنزل عليه فيها إلا في السنة التي قبض فيها، فإنه عرض عليه مرتين)[١].

توجيه القراءة:

نقل عن أنس - ﷺ - أنه وجه معنى القراءة بنفسه حين سئل عن ذلك، ومما ورد في ذلك ما نقله ابن جني: (وقرأ أنس فيما رواه أبان عنه: (وحططنا عَنْكَ وِزْرَكَ)، قال: قلت يا أبا حمزة! "ووضعنا"، قال: وضعنا وحللنا وحططنا عنك وزرك سواء. إن جبريل أتى النبي ﷺ، فقال: اقرأ على سبعة أحرف، ما لم تخلط مغفرة بعذاب، أو عذابًا بمغفرة)[٢].

ثم ذكر أن فعل أنس هذا مما يسوغ انتشار القراءات، فقال: (قال أبو الفتح: قد سبقت مثل هذه الحكاية سواء عن أنس، وهذا ونحوه هو الذي سوغ انتشار هذه القراءات، ونسأل الله توفيقًا)[٣].

وفسَّر بعض العلماء "وضعنا" في قراءة الجمهور بحططنا، وهذا منهم بيان معنى، وليس على أن ذلك قراءة، وقد يشير ذلك إلى أن قراءة أنس تفسير معنى لا قراءة سمعها من الرسول عليه السلام. وممن فسَّرها بذلك من العلماء مقاتل بن

---

(١) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (١/٩٥ - ٩٦).
(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٣٦٧).
(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٣٦٧).

سليمان[١]،والماوردي[٢]،والقرطبي،وابن عادل[٣]،والكفوي[٤]،والألوسي[٥].

قال الطبري: ((وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ) يقول: وغفرنا لك ما سلف من ذنوبك، وحططنا عنك ثقل أيام الجاهلية التي كنت فيها، وهي في قراءة عبد الله فيما ذُكر: (وَحَلَلْنا عَنْكَ وِقْرَكَ الَّذِي أَنْقَض ظَهْرَكَ))[٦]. وقال القرطبي:(قوله تعالى: (وَوَضَعْنا عَنْكَ وِزْرَكَ)؛ أَيْ: حَطَطْنَا عَنْكَ ذَنْبَكَ)[٧].

بل نقل بعضهم أنه تفسير لبعض التابعين، قال البغوي: ((وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ) قَالَ الْحَسَنُ، وَمُجَاهِدٌ وَقَتَادَةُ، وَالضَّحَّاكُ: وَحَطَطْنَا عَنْكَ الَّذِي سَلَفَ مِنْكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ)[٨].

ولم أجد أحدًا من العلماء بحسب اطلاعي وجه القراءة توجيهًا نحويًّا، ويظهر لي أن سبب ذلك أنها قراءة ليس فيها ما يدعو لذلك؛ لأنها قراءة فعل بفعل آخر مرادف له في المعنى، موافق له في الجنس والموقع الإعرابي، فكلها أفعال ماضية متصلة بـ"نا"، ومحلها الإعرابي واحد لم يختلف باختلاف القراءة.

المبحث الثالث: قراءة الفعل بقراءة اختلف فيها إسناده للضمائر عن الإسناد الذي كان لها في القراءة الأخرى:

مما لفت نظري في قراءة أنس . ﷺ . للفعل أنه ربما قرأ الفعل بقراءة اختلف فيها إسناده للضمائر عن الإسناد الذي كان لها في القراءة الأخرى، واختلاف هذا الإسناد ينبني عليه حتمًا اختلاف في المعنى والإعراب؛ ولذا سأقف عند كل قراءة له جاءت على هذا النحو، وأتتبع كلام العلماء في توجيهها دلاليًّا ونحويًّا وبيان الفرق بين قراءته وقراءة غيره من حيث المعنى والإعراب، متلمسًا في ذلك النكت والفروق الدقيقة بينهما.

---

(١) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٤/ ٧٤٢).
(٢) انظر: تفسير الماوردي = النكت والعيون (٦/ ٢٩٧).
(٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب (٢٠/ ٣٩٩).
(٤) انظر: الكليات (ص: ٩٥٠).
(٥) انظر: تفسير الألوسي = روح المعاني (١٥/ ٣٨٨).
(٦) تفسير الطبري = جامع البيان (٢٤/ ٤٩٣).
(٧) تفسير القرطبي (٢٠/ ١٠٥).
(٨) تفسير البغوي (٨/ ٤٦٣).

المطلب الأول: قراءة الفعل المنصوب المسند للمفرد الغائب "يذرك" مرفوعًا أو منصوبًا مسندًا للجمع المتكلم:"نذرك" في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ﴿١٢٧﴾ ﴾[1]

اختلف العلماء في قراءة أنس بن مالك - ﷺ - لقوله تعالى :(ونذرك)، فبعضهم نص على أنه قرأها بالنون روفع الراء، وبعضهم عزا إليه أنه قرأها بالنون ونصب الراء:

فمن عزا إليه القراءة بالنون ورفع الراء الثعلبي[2]، وابن عطية[3]، والقرطبي[4]، وأبو حيان[5]، والسمين الحلبي[6]، والشوكاني[7]، وإبراهيم الأبياري[8].

وممن عزا إليه القراءة بالنون ونصب الراء الزمخشري[9]، والرازي[10].

توجيه قراءة رفع الفعل "يذرك":

كل من تطرق – ممن وقفت عليهم – لتوجيه قراءة الرفع ذكر أنه مرفوع؛ لأنه استئناف للإخبار[11]، قال الزجاج: (ومن قال: (وَيَذَرُكَ) جَعَلَهُ مستأنفاً، يكون المعنى: أتذَرُ موسى، وهو يذرك وآلهتك)[12].

وهو الظاهر من كلام الثعلبي في توجيهه لهذه القراءة، قال: (أخبروا عن أنفسهم أنهم يتركون عبادته إن ترك موسى حيًّا فيصرفهم عنّا)[13]. ويقصد أنه استئناف، فرفع الفعل لذلك، وتبعه القرطبي[14]، بل إنه نقل نص كلامه.

---

(١) الأعراف:١٢٧.
(٢) انظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٤/ ٢٧١).
(٣) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٤٤١).
(٤) انظر: تفسير القرطبي (٧/ ٢٦٢).
(٥) انظر: البحر المحيط في التفسير (٥/ ١٤٣).
(٦) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٥/ ٤٢٤).
(٧) انظر: فتح القدير للشوكاني (٢/ ٢٦٨).
(٨) انظر: الموسوعة القرآنية (٥/ ٢٥٦).
(٩) انظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ١٤٣).
(١٠) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٤/ ٣٤١).
(١١) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٦٧)، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٢٥٧).
(١٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٦٧).
(١٣) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٤/ ٢٧١).
(١٤) انظر: تفسير القرطبي (٧/ ٢٦٢).

وقد تبعه ابن عطية، وأبو حيان، والسمين الحلبي[١]، وابن عادل[٢]، لكنهم زادوا أمرًا آخر، وهو التوعد، قالت ابن عطية: (وقرأ أنس بن مالك: (ويذرك) بالنون ورفع الفعل على معنى توعد منهم، أو على معنى إخبار أن الأمر يؤول إلى هذا)[٣]. وقال أبو حيان: (وَقَرَأَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ :(وَنَذَرُكَ) بِالنُّونِ وَرَفْعِ الرَّاءِ تَوَعَّدُوهُ بِتَرْكِهِ وَتَرْكِ آلِهَتِهِ، أَوْ عَلَى مَعْنَى الْإِخْبَارِ؛ أَيْ: إنّ الأمر يؤول إلَى هَذَا)[٤].

وقيل: إنه معطوف على الفعل (أتذَرُ)، ورجَّحه الزجاج، فقال بعد أن ذكر التوجيه الأول: (والأجود أن يكون معطوفاً على (أتذَرُ))[٥].

توجيه قراءة النصب:

نُصب؛ لأنه وقع جوابًا للاستفهام قبله، قال الزجاج: (فَمن نَصَب " (وَيَذَرَكَ) ردَّه على جواب الاستفهام بالواو)[٦]. كأنه يريد أن الفعل منصوبٌ بعد الواو بـ"أنْ" مقدرة؛ لأنه جواب الاستفهام.

وهو الظاهر من كلام الزمخشري في توجيهها، قال: (وقرأ أنس - ﷺ -: ونذرك، بالنون والنصب، أي: يصرفنا عن عبادتك فنذرها)[٧]. فذكره للفعل بعد الفاء دليل على أنه يرى أنه وقع جوابًا لما قبله، وهو الاستفهام. وتبعه الرازي[٨]، بل إنه نقل نص كلامه.

المطلب الثاني: قراءة الفعل المسند للغائبين: "فليفرحوا" منسدًا للمخاطبين: "فلتفرحوا" في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾[٩]

---

(١) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٥/ ٤٢٤).
(٢) انظر: اللباب في علوم الكتاب (٩/ ٢٧٠).
(٣) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٤٤١).
(٤) البحر المحيط في التفسير (٥/ ١٤٣).
(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٦٧).
(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٦٧).
(٧) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ١٤٣).
(٨) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٤/ ٣٤١).
(٩) يونس:٥٨.

قرأ العامة[١] وأكثر القراء[٢]: (فليفرحوا)، بالياء، وقرأ جماعة منهم زيد بن ثابت[٣]: (فلتفرحوا)، بالتاء.

وعزا بعض النحويين قراءة: (فلتفرحوا) إلى أنس بن مالك ﷺ، وممن صرح بذلك أبو البركات الأنباري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، وأبو حيان[٧]، والمرادي[٨]، وناظر الجيش[٩].

وعزاها المبرد[١٠]، وأبو بكر الأنباري[١١]، والزجاجي[١٢]، والنحاس[١٣]، وابن خالويه[١٤]، وابن جني[١٥] إلى النبي ﷺ.

وعزاها بعضهم إلى ابن عامر، وعزا (فليفرحوا) إلى بقية السبعة، وممن صرح بذلك السمرقندي، وابن عطية[١٦]، قال السمرقندي:(قرأ ابن عامر: (فبذلك فلتفرحوا هو خير ممّا تجمعون) بالتاء كلاهما على معنى المخاطبة، وقرأ الباقون بالياء على معنى المغايبة)[١٧].

وقد لحظت خلال تتبعي لهذه القراءة أنه لم يشتهر عن ابن عامر قراءة: "فلتفرحوا"، ثم وقفت على كلام لأبي حيان والسمين الحلبي[١٨] أكّدا فيه ما لحظته، قال أبو

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٩).
(٢) انظر: اللامات (ص: ٩٢).
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٩).
(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٤٢٧).
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٩٣).
(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٦٠)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٦٦).
(٧) انظر: البحر المحيط في التفسير (٦/ ٧٦).
(٨) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١١١).
(٩) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٣٠١).
(١٠) انظر: المقتضب (٢/ ٤٥، ١٣١).
(١١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٢٢٤).
(١٢) انظر: اللامات (ص: ٩٢).
(١٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٥١).
(١٤) انظر: إعراب ثلاثين سورة (ص: ٢٧).
(١٥) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٣١٣).
(١٦) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ١٢٦).
(١٧) تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٢/ ١٢١).
(١٨) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٢٢٥).

حيان: (وَمَا نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ أَنَّ ابْنَ عَامِرٍ قَرَأَ: (فَلْتَفْرَحُوا) بِالتَّاءِ لَيْسَ هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ، إِنَّمَا قِرَاءَتُهُ فِي مَشْهُورِ السَّبْعَةِ بِالْيَاءِ أَمْرًا لِلْغَائِبِ، لَكِنَّهُ قَرَأَ: (تَجْمَعُونَ) بِالتَّاءِ عَلَى الْخِطَابِ، وَبَاقِي السَّبْعَةِ بِالتَّاءِ عَلَى الْخِطَابِ)[١].

وذكر الأخفش أن قراءة: (فلتفرحوا) لغة لبعض العرب، ووصفها بالرداءة، وذكر أن سبب ذلك أن لام الأمر لا تدخل إلا في موضع لا تستطيع معه أن تأتي بفعل الأمر، فقال: (وقال بعضهم: (فَلْتَفْرَحُوا)، وهي لغة العرب رديئة؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على "افْعَل"؛ يقولون: "لِيَقُلْ زَيْدٌ"؛ لأنك لا تقدر على "افْعَل". ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت: "قُلْ"، ولم تحتج إلى اللام)[٢].

ووافقه ابن خالويه في كتابه الحجة في القراءات السبع، وذهب إلى أن ذلك ضعيف في العربية، فقال: (واحتجّ بأنه قد قرئ: (فلتفرحوا) بالتاء، وهو ضعيف في العربية؛ لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلّا فيما لم يسمّ فاعله كقولهم: (لتعن بحاجتي))[٣].

ونقل عن الكسائي أنه كان يرى قولهم: (فلتفرحوا) عيبًا؛ لأنه وجد ذلك قليلاً[٤]. قال الأزهري: (قَالَ الْفراء: وَكَانَ الكسائيّ يَعيب قَوْلهم:(فَلْتفرحوا)؛ لِأَنَّهُ وَجده قَلِيلاً فَجعله عَيْباً)[٥]. ويفهم من هذا الكلام أن الكسائي لا يرى أن هذه قراءة، ويؤكد ذلك أنه قال:"قولهم"، فهو يريد أنها قول للعرب.

وقد ذهب الفارسي إلى عدم ترجيح هذه القراءة، وأنه لا يسوغ ترجيحها بحجة أن الأصل أن يكون الأمر بلام الأمر؛ ودخول لام الأمر على المضارع المخاطب أصل مرفوض، قال:(ولو قلت: (فلتفرحوا) فألحقت التاء لكنت مستعملاً لما هو كالمرفوض، وإن كان الأصل، فلا ترجّح القراءة بالتاء، فإنّ ذلك هو الأصل، لما قد ترى كثيرًا من الأصول المرفوضة)[٦].

---

(١) البحر المحيط في التفسير (٦/ ٧٦).
(٢) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٧٥).
(٣) الحجة في القراءات السبع (ص: ١٨٢).
(٤) انظر: التفسير البسيط (١١/ ٢٣٣).
(٥) تهذيب اللغة (١٥/ ٢٩٥).
(٦) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٢٨٢).

ووصفها الملك المؤيد[١] وأبو حيان[٢] والسمين الحلبي[٣] بأنها قراءة شاذة.

توجيه قراءة أنس ﷺ:

وجه الفراء معنى القراءة بقوله: ((فبذلك فلتفرحوا)؛ أي: يا أصحاب مُحَمَّد)[٤].

وتبعه في ذلك النحاس[٥]، والواحدي[٦].

وقد وجَّه الفارسيُّ هذه القراءة بأنه لمراعاة الخطاب الذي قبله، فقال: (فأما قراءة من قرأ من سواهم: (فلتفرحوا)؛ فلأنه اعتبر الخطاب الذي قبل، وهو قوله سبحانه: (قد جاءتكم موعظة ... فلتفرحوا))[٧].

وذكر ابن جني أن هذه القراءة جاءت على الأصل في الأمر بأن يكون باللام، ثم أوضح بالتفصيل التغييرات التي تجري على كل فعل أمر بعد حذف لام الأمر، فقال: (قال أبو الفتح: أما قراءة أبي هذه "فافرحوا" فلا نظر فيها؛ لكن "فلتفرحوا" بالتاء خرجت على أصلها؛ وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل اضرب لتضرب، وأصل قم لتقم، كما تقول للغائب: ليقم زيد، ولتضرب هند؛ لكن لما كثر أمر الحاضر نحو: قم، واقعد، وادخل، واخرج، وخذ، ودع؛ حذفوا حرف المضارعة تخفيفًا، بقي ما بعده ودل حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب، فلما حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكنًا؛ فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فقيل: اضرب، اذهب، ونحو ذلك)[٨].

ثم بيَّن ابن جني في موضع آخر أن ذلك أصل مرفوع، فقال: (قال أبو الفتح: هذه القراءة بالتاء كالأخرى المأثورة عنه عليه السلام: "فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا"، وقد ذكرنا ذلك وأنه هو الأصل، إلا أنه أصل مرفوض استغناءً عنه بقولهم: اعفوا واصفحوا

---

(١) انظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٣٠).
(٢) انظر: البحر المحيط في التفسير (٩/ ٣٦١).
(٣) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٥٧٦).
(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٩).
(٥) انظر: معاني القرآن للنحاس (٣/ ٣٠٠).
(٦) انظر: التفسير البسيط (١١/ ٢٣٢).
(٧) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٢٨٢).
(٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٣١٣).

وافرحوا)[١]. وهو بهذا يتبع شيخه أبا علي الفارسي. ويفهم من نصه هذا أنه لا يرى جواز القياس على هذه القراءة.

وجعل بعض النحويين قراءة أنس هذه شاهدًا على جواز أمر المخاطب باللام، ومنهم المبرد[٢]، قال: ((فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحوا) فَهَذَا مجزوم جزمته اللَّام، وَجَاءَت هَذِه الْقِرَاءَة على أصل الْأَمر)[٣]. أي: أن الأصل في الأمر أن يكون باللام، وقد جاءت هذه القراءة على هذا الأصل.

وتبعه النحاس، وزاد كلامه إيضاحًا، فقال: (قال أبو جعفر: سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حرف جازم كما أنّ مع النهي حرفا إلّا أنّهم يحذفون من الأمر للمخاطب استغناء بمخاطبته، وربّما جاءوا به على الأصل منه (فبذلك فلتفرحوا))[٤]. فقوله: "وربما" دليل على أنه يرى قلته.

ووافقهما ابن خالويه في كتابه "إعراب ثلاثين سورة"، مع تنبيهه على أن الاختيار عند جميع النحويين حذف اللام مع المخاطب، فقال: (فاستخفوا طرح اللام وحرف المضارع من الأمر للمخاطب، وقالوا: قل، ولم يقولوا: لتقل، وقالوا :اضرب ولم يقولوا: لتضرب؛ على أنه قد قرئ: (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء على أصل الأمر. والاختيار عند جميع النحويين حذف اللام إذا أمرت حاضرًا، وإثباتها إذا أمرت غائبًا)[٥]. فقوله: "والاختيار" دليل على جوازه لكنه غير مختار عندهم.

وتبعهم الزمخشري، فقال: (وقد جاء قليلاً أن يؤمر الفاعل على المخاطب بالحرف، ومنه قراءة النبي ﷺ: (فبذلك فلتفرحوا))[٦].

وتبعه ابن مالك والمرادي، قال ابن مالك: (والغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه من اللام ومن حرف المضارعة، وقد لا يخلو منهما كقراءة عثمان وأنس وأبيّ: (فبذلك فلْتَفْرحوا))[٧]. وجعل المرادي ذلك من القليل، فقال: (وإن كان للمخاطب

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ١٠٦).
(٢) انظر: المقتضب (٢/ ٤٥، ٢/ ١٣١).
(٣) المقتضب (٢/ ١٣١).
(٤) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٥١).
(٥) إعراب ثلاثين سورة (ص: ٤٢ - ٤٣).
(٦) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٣٩).
(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٦٠).

فللأمر به طريقان: الأولى بصيغة افعل، وهذا هو الكثير، نحو: اعلم. والثانية باللام، وهو قليل. قال بعضهم: وهي لغة رديئة. وقال الزجاجي: لغة جيدة. ومن ذلك قراءة عثمان، وأبي، وأنس: (فبذلك فلتفرحوا) بتاء الخطاب. وفي الحديث: (لتأخذوا مصافكم)[١])[٢]. وتبعهم ابن هشام[٣]، وناظر الجيش[٤]؛ إذ أجازوا ذلك على قلة.

وخالفهم أبوحيان فذهب إلى أن الفصيح المستعمل خلاف ذلك،ووصف هذه القراءة بالشذوذ ،فقال:(فَالْفَصِيحُ الْمُسْتَعْمَلُ:اضْرِبْ،وَقِيلَ:لِتَضْرِبْ،بَلْ نَصَّ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ قَلِيلَةٌ،إذْ لَا تَكَادُ تُحْفَظُ إلَّا قِرَاءَةً شَاذَّةً:(فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) بِالتَّاءِ لِلْخِطَابِ. وَمَا آثَرَ الْمُحَدِّثُونَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسلام: (لتأخذوا مصافكم)، مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ الرَّاوِيَ رَوَى بِالْمَعْنَى)[٥]،وتبعه السمين الحلبي[٦].

وجعل بعض النحويين هذه القراءة شاهدًا على أن فعل الأمر مجزوم باللام المحذوفة، وممن صرح بذلك أبو بكر الأنباري، قال: (والدليل على أن أمر المخاطب ينجزم بلام ساقطة قراءة رسول الله ﷺ، وأبي بن كعب: (فبذلك فلتفرحوا)، وقول النبي - ﷺ - في بعض غزواته: (لتأخذوا مصافكم))[٧].

ونصَّ ابن خالويه على أن فعل الأمر مجزومٌ بلام مقدرة عند الكوفيين، وذكر هذه القراءة شاهدًا لهم، فقال: ((اهدنا): اهد موقوف؛ لأنه دعاء، ولفظه لفظ الأمر سواء. والنون والألف اسم المتكلمين في موضع نصب، ولا علامة فيه؛ لأنه مكنى. وسقطت الياء للدعاء. وهو عند الكوفيين مجزوم بلام مقدرة، والأصل لتهدنا يا ربنا؛ كما قرأ رسول الله - ﷺ - : (فبذلك فلتفرحوا))[٨]. ووافقه الأنباري[٩] في نقل هذا الكلام.

---

(١) انظر الحديث بهذا اللفظ في: الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب (١/١٧٧)، ومصابيح الجامع (٦/ ١٣).
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١١١).
(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٢٩٦ - ٢٩٧).
(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٣٠١).
(٥) البحر المحيط في التفسير (٩/ ٣٦١).
(٦) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٥٧٦).
(٧) إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٢٢٤).
(٨) إعراب ثلاثين سورة (ص: ٢٧).
(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٤٢٧).

وقد ردَّ بعض النحويين على هذا بأنه ليس فيه دليل على أن الأمر مجزوم باللام المقدرة؛ لأن حرف الجزم أضعف من حروف الجر، فلا يصح أن يقدر بأنه مجزوم بحذف حرف الجزم بخلاف جر الاسم بحرف الجر المقدر، وممن صرح بذلك الوراق، وقد أطال الرد على من زعم ذلك، وذهب إلى أن فعل الأمر مبني لا معرب، فقال:(أَن حُرُوف الْجَزْم أَضْعَف من حُرُوف الْجَرّ؛ لِأَن الْفِعْل أَضْعَف من الِاسْم، والجر على هَذَا يجوز أَن يكون أقوى من الْجَزْم، وعوامل الْجَرّ يجوز حذفهَا، وَمَا هُوَ أَضْعَف مِنْهَا أولى أَلا يحذف... فَلَمَّا وجدنَا فعل الْأَمر لَا يَزُول عَن السّكُون وَجب أَن يلْحق بِحكم المبنيات دون المعرب)[1].

ووصف الزمخشري قول الكوفيين بأن الأمر مجزوم باللام المقدرة خلف من القول، وذلك في سياق حديثه عن هذه الآية، فقال: (وقد جاء قليلاً أن يؤمر الفاعل على المخاطب بالحرف، ومنه قراءة النبي - ﷺ -: (فبذلك فلتفرحوا). وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين. وقال الكوفيون: هو مجزوم باللام مضمرة. وهذا خلف من القول)[2].

وقد تحدث ابن الشجري عن هذه الآية، ونفى أن يكون فعل الأمر مجزومًا باللام، ووصفه بأنه قول مناف للقياس، فقال: (وجاء في بعض القراءات: (فبذلك فلتفرحوا). وزعم الكوفيّون أن فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللام الأمريّة، وهو قول مناف للقياس، وذلك أن الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم، فحرف الجرّ أقوى من حرف الجزم، كما أن الاسم أقوى من الفعل، وحرف الجرّ لا يسوغ إعماله مقدّرًا، إلاّ على سبيل الشذوذ، وإذا امتنع هذا في القوي فامتناعه في الضعيف أجدر)[3]. وهو بهذا الكلام لم يزد على ما جاء به الوراق، وقد نقلت بعض كلامه آنفًا.

ويلحظ كثرة نقاش النحويين في هذه القراءة، وهذا يدل على أثر القراءات الشاذة الكبير في الدرس النحوي واللغوي، ولولا أنها من الأمور المعتبرة عندهم لما جلعوا لها هذه العناية والاهتمام.

---

(١) علل النحو (ص: ١٤٩).
(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٣٩).
(٣) أمالي ابن الشجري (٢/ ٣٥٥).

المطلب الثالث: قراءة الفعل المسند إلى المفرد الغائب "يرتع" و"يلعب" مسندًا للجمع المتكلم:"نرتعي" أو "نُرتع"، و"نلعب" في قوله تعالى : ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١٢﴾﴾[١].

عزا ابن الجوزي إلى أنس ـ ﷺ ـ أنه قرأ: «نرتعي» بإثبات ياء بعد العين في الوصل والوقف. وعزا إليه كذلك أنه قرأ «نُرتِعْ» بنون مرفوعة وكسر التاء وسكون العين، و«نلعبْ» بالنون، فقال:(وقرأ أنس، وأبو رجاء «نرتعي» بإثبات ياء بعد العين في الوصل والوقف. وقرأ أنس، وأبو رجاء «نُرتِعْ» بنون مرفوعة وكسر التاء وسكون العين، و«نلعبْ» بالنون)[٢].

وذكر مكي القيسي[٣] وابن عطية[٤] أن " نرتعي " رواية عن ابن كثير.

وقد أنكر النيسابوري هذه القراءة مع أنه عزاها لغير أنس، فقال: (وقرأنا برواية الهاشمي عن القواس: (نرتعي) بإثبات الياء، ولا يصح ذلك)[٥].

توجيه القراءة:

عزا الأزهري هذه القراءة إلى بعضهم ووجهها بأن "نرتعي" على وزن "نفتعل" مأخوذ من الرعي، ثم ذكر أن منهم من قال: إن معناه يرعى بعضنا بعضًا. وذكر أنه ليس من قولهم: راعنا، فقال: (وَقَرَأَ بعض الْقُرَّاء قَول الله تَعَالَى: (أرْسلهُ مَعنا غَدا نرتعي ونلعبْ)، وَهُوَ نفتعل من الرَّعْي. وَقيل: معنى "نرتعي"؛ أَي: يَرعى بَعْضنَا بَعْضًا)[٦].

وتبعه ابن منظور[٧] ونقل كلامه.

ووجهها أبو علي الفارسي بأنه حتى يستقيم المعنى لا بد من أن يُقدر محذوفٌ، وأن الأصل: ترتعي إبلنا، ثم حذف المضاف، "إبل"، ثم أسند الفعل إلى المتكلمين فصار "نرتعي"، والمعنى ترتعي إبلنا، قال:(وقد يستقيم أن يقال: نرتع وترتع إبلهم فيما قال أبو عبيدة، ووجه ذلك أنه كان الأصل: ترتع إبلنا، ثم حذف المضاف،

---

(١) يوسف:١٢.
(٢) زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٤١٧).
(٣) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٥١٢).
(٤) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٢٢٤).
(٥) المبسوط في القراءات العشر (ص: ٢٤٥).
(٦) تهذيب اللغة (٣/ ١٠٣).
(٧) انظر: لسان العرب (١٤/ ٣٢٦).

وأسند الفعل إلى المتكلمين فصار نرتع، وكذلك نرتعي على: ترتعي إبلنا، ثم يحذف المضاف فيكون: نرتعي)[١]. وتبعه السمين الحلبي[٢].

وتبع الواحديُّ الفارسيَّ أيضًا، لكنه زاد عليه بأنه يمكن أن يكون حقيقة الرعي للماشية، وإنما نسب إلى أصحابها؛ لأنهم السبب في إيصالها لهذا المرعى، قال: (أو يقال: حقيقة الرعي والارتعاء للماشية، وينسب ذلك إلى أصحابها؛ لأنهم السبب في ذلك بإيرادها الكلأ ومواضعه والقيام عليها، فيسند ذلك إليهم، وعلى هذا يقول العرب: رعينا روضة كذا، ومكان كذا، وهو كثير في أشعارهم، ويحمل على ما ذكرنا من أحد الوجهين)[٣]. وتبعه الشهاب الخفاجي[٤] في هذا.

ووجَّه ابن زنجلة معنى قراءة "ترتع" بحذف الياء - وهي مثل قراءة أنس - ﷺ - إلا أنها جاءت على القياس بحذف الياء؛ لأنه فعل وقع في جواب الطلب فالقياس جزمه بحذف الياء - بأن معناه : يرعى ماشيته ويرعى المال، وهو على وزن "يفتعل" من الرعاية، قال:(قَرَأَ نَافِع وَابْن كثير :(نرتع) بِكَسْر الْعين؛ أَي: يرْعَى مَاشِيَته ويرعى المَال كَمَا يرعاه الرَّاعِي، وَهُوَ يفتعل من الرِّعَايَة تَقول: ارتعى الْقَوْم إِذا تحارسوا ورعى بَعضهم بَعْضًا، وَحفظ بَعضهم بَعْضًا، وَيُقَال: رعاك الله؛ أَي: حفظك، وَالْأَصْل نرتعي فَسَقَطت الْيَاء للجزم؛ لِأَنَّهُ جَوَاب الْأَمر)[٥].

وذكر مكي القيسي توجيهًا لهذه القراءة واستبعده؛ لأن مثل ذلك لا يجوز إلا في الشعر، فقال: (إثبات الياء في "نرتعي" على نية الضمة فيها، وفيه بعد؛ وإنما يجوز في الشعر)[٦].

وتبعه في ذكر هذا التوجيه ابن عطية، وضعف القراءة؛ لأنه لا يجوز مثل ذلك إلا في الشعر، فقال: (وقرأ ابن كثير- في بعض الروايات عنه- «نرتعي» بإثبات الياء- وهي ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر كما قال الشاعر[٧]:

---

(١) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٤٠٥).
(٢) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٤٥١).
(٣) التفسير البسيط (١٢/ ٣٥ - ٣٦).
(٤) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي =عناية القاضي وكفاية الراضي (٥/ ١٥٩).
(٥) حجة القراءات (ص: ٣٥٦).
(٦) الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٥١٢).
(٧) بيت من الوافر. انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٣١٦)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٤٨١)، والتعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٥٥)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٢٧٥).

ألم يأتيـــــك والأنبـــــاء تنمـــــي ∴ بمـــا لاقـــت لبـــون بـــني زيـــاد)[١]

وتبعهما السمين الحلبي[٢]، وابن عادل[٣] لكنهما لم يضعفا القراءة، بل إنهما وصفا من ضعفها بأنه قد تجرأ.

ووجهها أبو شامة بأنه أثبت الياء في "ترتعي" إجراء للمعتل مجرى الصحيح أو للإشباع، و"تلعبْ" سكن تخفيفًا كما في قوله: ﴿ يَتَّقِ وَيِصْبِرْ﴾[٤]، قال:(وأما وجه إثبات الياء فإجراء المعتل مجرى الصحيح أو الإشباع، ويجيء الوجه الآخر على أن يكون "ترتعي" في موضع الحال، وسكن "ونلعب" تخفيفًا على ما تقدم في: ﴿يَتَّقِ وَيِصْبِرْ﴾)[٥].

وتوجيه من عزا قراءة "نُرتعْ" إلى أنس أنه على معنى نرتع إبلنا. وممن صرح بذلك أبو عبيدة[٦]، والسمين الحلبي، وابن عادل[٧]، قال السمين: (ومَنْ قَرَأَ: «نُرْتِعِ» رباعياً جعل مفعوله محذوفاً، أي: نُرْعي مواشِينَا)[٨].

وقد يعترض على قراءة أنس "تلعب" بأنه كيف يتصور من أنبياء اللعب، وقد فسر اللعب باللهو، وأجيب عن هذا بجوابين :

الأول: أنهم حينذاك لم يكونوا أنبياء.

الآخر: أنه من اللهو المباح، قال ابن الجوزي موضحًا هذا الاعتراض ومجيبًا عنه:

(فإن قيل: كيف لم ينكر عليهم يعقوب ذِكر اللعب؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنهم لم يكونوا حينئذ أنبياء، قاله أبو عمرو بن العلاء. والثاني: أنهم عَنَوْا

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٢٢٤).
(٢) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٤٥٠).
(٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب (١١/ ٣٣).
(٤) يوسف:٩٠.
(٥) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٣١٦).
(٦) انظر: زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٤١٧).
(٧) انظر: اللباب في علوم الكتاب (١١/ ٣٢).
(٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٤٥٠).

مباح اللعب، قاله الماوردي)[١].

وقد أورد ابن عادل[٢] الجواب الأول، وعزاه لأبي عمرو بن العلاء، وأورد الجواب الآخر ولم يعزه لأحد، واستدل له بقول النبي ﷺ : (هَلاَّ بِكْراً تُلاعِبُهَا وتُلاعِبُكَ)[٣].

أما على قراءة الجمهور "يلعب" فلا تحتاج إلى توجيه وتأويل؛ لأن المقصود بالفعل يوسف عليه السلام لما كان طفلاً، واللعب من الأطفال غير مستغرب، بل هو الأصل.

المطلب الرابع: قراءة الفعل المسند للضمير "نا": "فَتَنّاه" مسندًا لألف الاثنين: "فَتَنَاه" في قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾[٤]

في "فتناه" أربع قراءات، ومن أفضل من فصّلها وأبانها ابن عطية، قال: (وقرأ جمهور الناس: «فتنّاه» بفتح التاء وشد النون؛ أي: ابتليناه وامتحناه. وقرأ عمر بن الخطاب وأبو رجاء والحسن: بخلاف عنه، «فتّناه» بشد التاء والنون على معنى المبالغة. وقرأ أبو عمرو في رواية علي بن نصر: «فتناه» بتخفيف التاء والنون على أن الفعل للخصمين؛ أي: امتحناه عن أمرنا، وهي قراءة قتادة. وقرأ الضحاك: «افتتناه»)[٥] .

وعزا ابن الجوزي إلى أنس بن مالك ﷺ . أنه قرأ: (أنَّما فَتَنَاهُ) بتخفيف التاء والنون جميعاً، يعني المَلَكين، فقال:(وقرأ عمر بن الخطاب: «أنّما فتَّنَّاهُ» بتشديد التاء والنون جميعاً. وقرأ أنس بن مالك، وأبو رزين، والحسن، وقتادة، وعليّ بن نصر عن أبي عمرو: «أنَّما فَتَنَاهُ» بتخفيف التاء والنون جميعاً، يعني المَلَكين)[٦].

وأشار الزجاج إلى هذه القراءة لكنه لم يعزها لأحد، فقال:(وقوله: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ الآية. ويقرأ بالتخفيف - فَتَنَاهُ - يُعنى به الملكانِ)[٧]. وعزاها النحاس[٨] إلى قتادة.

---

(١) زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٤١٨).
(٢) انظر: اللباب في علوم الكتاب (١١/ ٣٢).
(٣) انظر: مسند أحمد (٢٢/ ٢٠٨)، وسنن الدارمي (٣/ ١٤٢٢)، وسنن أبي داود (٢/ ٢٢٠).
(٤) ص:٢٤.
(٥) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٥٠١).
(٦) زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٥٦٩).
(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٣٢٧).
(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣١٠).

وقراءة التخفيف هذه المشهور أنها قراءة أبي عمرو[١] في رواية عليّ بن نصر[٢].
وقراءة العامة (فَتَنَّاهُ) بالتشديد[٣].
وحكم الكرماني[٤] على قراءة "فَتَنَاهُ" بالتخفيف بالشذوذ.

توجيه هذه القراءة:

قيل: إن معنى "فتناه"، أي: صمدا له، قال النحاس: (وقرأ قتادة: (أنما فتناه) بتخفيف النون؛ يعني: الملكين وقال: معناه صمدا له)[٥]. وتبعه أبو علي الفارسي[٦]، وأبو عمرو الداني[٧].

وقد أوضح الأزهري الفرق بين القراءتين قراءة الجمهور بالتشديد وقراءة أنس بالتخفيف، فقال: (قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ: (فَتَنَاه) بالتخفيف فالفعل للملكَيْن اللذين اختصما إلى داود. ومعنى فَتَنَاهُ: امتحناه في الحكم. وَمَنْ قَرَأَ: (أَنَّمَا فَتَنَّاهُ) بتشديد النون، فالمعنى: عَلِمَ داودُ أنَّا فَتَنَّاهُ؛ أي: امتحنَّاه بالملكين الذين احتكما إليه بأمرنا، والفعل للَّه في (فَتَنَّاهُ))[٨].
وتبعه السمرقندي[٩] والسمعاني[١٠] في هذا التوجيه والتفريق.

والمفهوم من كلام العلماء السابق أن الفاعل في قراءة الجمهور الضمير "نا"، وفي قراءة أنس ألف الاثنين.

****

المبحث الرابع: قراءة الفعل المثبت منفيًّا:

مما وقفت عليه في قراءة أنس للفعل أنه في موضع واحد قرأ الفعل المثبت في قراءة الجمهور منفيًّا، وهو قراءته الفعل المثبت "يَطَّوَّفَ" منفيًّا "لا يَطَّوَّفَ" في قوله

---

(١) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٣٧٢).
(٢) انظر: السبعة في القراءات (ص: ٥٥٣)، والحجة للقراء السبعة (٦/ ٧٠)، وتفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٥/ ٦٤).
(٣) انظر: السبعة في القراءات (ص: ٥٥٣)، ومعاني القراءات للأزهري (٢/ ٣٢٧)، وتفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ١٦٤)، والحجة للقراء السبعة (٦/ ٧٠).
(٤) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ٩٩٧).
(٥) معاني القرآن للنحاس (٦/ ١٠٣).
(٦) انظر: الحجة للقراء السبعة (٦/ ٧٠).
(٧) انظر: جامع البيان في القراءات السبع (٤/ ١٥٣١).
(٨) معاني القراءات للأزهري (٢/ ٣٢٧).
(٩) انظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ١٦٤).
(١٠) انظر: تفسير السمعاني (٤/ ٤٣٥).

تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾ ﴾ (١)

قراءةُ الجمهور «أَنْ يَطَّوَّفَ» بغير "لا"(٢). وعزي إلى أنس بن مالك ـ ﷺ ـ أنه قرأ:" أن لا يطوف" بزيادة "لا" بعد "أن"، وممن عزاها إليه تصريحًا السمرقندي(٣)، والثعلبي(٤)، والسمعاني(٥)، وابن عطية(٦)، وابن الجوزي(٧)، والسمين الحلبي(٨)، وإبراهيم الأبياري(٩). وعلى هذا فهي قراءة مشهورة عنه ﷺ.

وذكر بعض العلماء أن هذه القراءة خلاف ما في مصاحف المسلمين، وليس لأحد أن يزيد عليها ما ليس فيها؛ وممن صرح بذلك الطبري، قال:(فإن اعتل بقراءة من قرأ: (فلا جُناح عليه أنْ لا يَطَّوف بهما). قيل: ذلك خلافُ ما في مصاحف المسلمين، غيرُ جائز لأحد أن يزيد في مصاحفهم ما ليس فيها)(١٠).

توجيه القراءة:

قبل الكلام عن توجيه هذه القراءة يحسن أن نشير إشارة سريعة إلى خلاف العلماء في حكم السعي بين الصفا والمروة؛ لأن لهذه القراءة أثرًا في هذا الخلاف، وقد اختصر الزمخشري(١١) وابن عطية هذا الخلاف الكبير، فقال ابن عطية:(واختلف العلماء في السعي بين الصفا والمروة فمذهب مالك والشافعي أن ذلك فرض ركن من أركان الحج لا يجزئ تاركه أو ناسيه إلا العودة، ومذهب الثوري وأصحاب الرأي أن الدم يجزئ تاركه وإن عاد فحسن، فهو عندهم ندب، وروي عن أبي حنيفة: إن ترك أكثر من ثلاثة أشواط فعليه دم، وإن ترك ثلاثة فأقل فعليه لكل شوط إطعام

---

(١) البقرة:١٥٨.
(٢) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ١٩٠).
(٣) انظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (١/ ١٠٦).
(٤) انظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٢٨).
(٥) انظر: تفسير السمعاني (١/ ١٥٩).
(٦) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢٢٩).
(٧) انظر: نواسخ القرآن = ناسخ القرآن ومنسوخه (١/ ٢١١).
(٨) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ١٩٠).
(٩) انظر: الموسوعة القرآنية (٥/ ٨٦).
(١٠) تفسير الطبري = جامع البيان (٣/ ٢٤٥).
(١١) انظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٢٠٨).

مسكين، وقال عطاء ليس على تاركه شيء لا دم ولا غيره، واحتج عطاء بما في مصحف ابن مسعود: (أن لا يطوف بهما)، وهي قراءة خالفت مصاحف الإسلام، وقد أنكرتها عائشة - ﷺ - في قولها لعروة حين قال لها: (أرأيت قول الله: (فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِما)؟ فما نرى على أحد شيئًا ألا يطوف بهما)، قالت: (يا عروة كلا لو كان ذلك لقال: فلا جناح عليه ألاَّ يطوف بهما))[1]. وتبعهما أبو حيان[2] في تفصيل الكلام في هذا الخلاف.

وقد روي عن عروة بن الزبير - ﷺ - أنه لا يرى حرجًا على من لم يطف بين الصفا والمروة، وقد ردت عليه عائشة رضي الله عنها، بأنه لو كان كما قال: لكانت القراءة "أن لا يطوف"، وكأنها رضي الله عنها تنكر قراءة أنس، بلْ إن ابن عطية[3] صرح في نصه السابق بأنها تنكرها، وبينت له سبب نزول هذه الآية، وقد حكى هذه القصة كثير من العلماء[4]، وممن نقلها السمعاني قال:(وَقد روي عَن عُرْوَة بن الزبير: أَنه قَالَ لعَائِشَة: "أَنا لَا أرى جنَاحًا على من لَا يطوف بَين الصَّفَا والمروة، وَقَرَأَ هَذِه الْآيَة. فَقَالَت عَائِشَة: بئْسَمَا رَأَيْت يَا ابْن أُخْتِي، وَذكرت الْقِصَّة فِي سَبَب نزُول الْآيَة ".

والقصة فِي ذَلِك أَنه كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّة على الصَّفَا والمروة صنمان: إساف ونائلة، وَكَانَ إساف على الصَّفَا، ونائلة على الْمَرْوَة، وَكَانَ أهل الْجَاهِلِيَّة يطوفون بَين الصَّفَا والمروة تَعْظِيمًا للصنمين، فَلَمَّا فتح النَّبِي مَكَّة، وَكسر الْأَصْنَام. وَكَانَ الْمُسلمُونَ يتحرجون عَن السَّعْي بَين الصَّفَا والمروة لمَكَان الصنمين اللَّذين كَانَا عَلَيْهِم؛ فَنزلت الْآيَة فِي رفع ذَلِك الْحَرج)[5].

ثم بين أن وجوب السعي قد ثبت بخبر الرسول ﷺ، فقال:(ثمَّ وجوب السَّعْي بالْخبر؛

---

(١) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢٣٠).
(٢) انظر: البحر المحيط في التفسير (٢/ ٦٦).
(٣) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢٣٠).
(٤) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان (٣/ ٢٣٦)، وتفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٤/ ١٣٨)، وتفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٤٦٩)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ٢٩٧).
(٥) تفسير السمعاني (١/ ١٥٩).

وَهُوَ قَوْلُه: (إن الله تَعَالَى كتب عَلَيْكُم السَّعْي فَاسْعَوْا[١]))[٢].

وبعد هذا العرض نبين أن للعلماء في توجيه هذه القراءة ثلاثة أقوال:

الأول: أنها قراءة منكرة شاذة لا يصح أن يقرأ بها، ولا يمكن أن تعارض قراءة مشهورة متواترة؛ فيستدل بها على ما يعارض قراءة الجمهور، وهذا رأي الطبري، والسمعاني، وأن السعي واجب بالقراءة المتواترة، وبفعل الرسول ﷺ وقوله.

قال الطبري :(فإن اعتل بقراءة من قرأ: (فلا جُناح عليه أنْ لا يَطَّوف بهما). قيل: ذلك خلافُ ما في مصاحف المسلمين، غيرُ جائز لأحد أن يزيد في مصاحفهم ما ليس فيها)[٣].

وقال أيضًا في بطلان الاستدلال بهذه القراءة حتى لو كان رسم المصحف موافقًا لها مع حكمه عليها بأنه لا يجوز القراءة بها:(ولو كان رسمُ المُصحف كذلك، لم يكن فيه لمحتجّ حجة، مع احتمال الكلام ما وصفنا. لما بيَّنا أن ذلك مما عَلم رسول الله ﷺ أمَّته في مناسكهم، على ما ذكرنا، ولدلالة القياس على صحته، فكيف وهو خلافُ رُسوم مصاحف المسلمين، ومما لو قَرَأه اليوم قارئ كان مستحقًّا العقوبةَ لزيادته في كتاب الله - عز وجل - ما ليس منه؟)[٤]. وقد مر في التمهيد حكم القراءة بالقراءات الشاذة.

وقال السمعاني: (فَأَما تِلْكَ الْقِرَاءَة: (أَن لَا يطوف بهما) فَهِيَ قِرَاءَة مهجورة؛ فَلَا تترك بهَا الْقِرَاءَة الْمَعْهُودَة)[٥].

الثاني: أن "لا" في هذه القراءة زائدة[٦]، وعليه أكثر العلماء، وعلى هذا فلا فرق بينها وبين قراءة الجمهور في الحكم، وممن صرح بذلك الطبري، فقال:(قال أبو جعفر: وقد يحتمل قراءة من قرأ: (فلا جُناحَ عَليه أنْ لا يَطَّوَّف بهما) أن تكون "لا" التي مع "أن" صلةً في الكلام، إذْ كان قد تقدَّمها جَحْدٌ في الكلام قبلها، وهو قوله: (فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ)، فيكون نظير قول الله تعالى ذكره: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ

---

(١) انظر الحديث في: المعجم الكبير للطبراني (١١/ ١٨٤)، والسنن الكبرى للبيهقي (٥/١٥٩).
(٢) تفسير السمعاني (١/ ١٥٩).
(٣) تفسير الطبري = جامع البيان (٣/ ٢٤٥).
(٤) تفسير الطبري = جامع البيان (٣/ ٢٤٦).
(٥) تفسير السمعاني (١/ ١٦٠).
(٦) انظر: تفسير السمعاني (١/ ١٦٠).

إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[١] ، بمعنى ما منعك أن تسجدَ...)[٢].

وممن ذهب إلى ذلك أيضًا الثعلبي، قال:(بقراءة ابن عبّاس وأنس وشهر بن حوشب وابن سيرين: (فلا جناح عليه أن لا يطّوف بهما) بإثبات "لا"، وكذلك هو في مصحف عبد الله والجواب عنه أن "لا" زيادة صلة كقوله ﴿مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ﴾)[٣].

وذهب إلى ذلك الماوردي أيضًا، فقال:(وأما قراءة ابن مسعود، وابن عباس: (فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن لاَّ يَطَّوَّفَ بِهِمَا)، فلا حجة فيها على سقوط فرض السعي بينهما؛ لأن "لا" صلة في الكلام إذا تقدمها جَحْد، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ بمعنى ما منعك أن تسجد)[٤].

الثالث: أن القراءة معتبرة و"لا" ليست زائدة، ثم من العلماء من حمل الأمر على ظاهره، فاستشهد بها على أن السعي ليس بواجب، وممن صرح بذلك أبو السعود[٥]، وهكذا ذهب السمرقندي إلى أن "لا" أصلية، وبناء عليه فقد احتج بها على أن السعي ليس بركن، فقال بعد أن ساق هذه القراءة: (ومعنى ذلك، أن من حج البيت أو اعتمر فترك السعي، لا يفسد حجه ولا عمرته، ولكن يجب عليه جبر النقصان، وهو إراقة الدم)[٦].

ومنهم من وجهها بتوجيه يوافق قراءة الجمهور؛ ليكون الحكم أن السعي واجب معها أيضًا، وفيه نوع من التكلف، وقد ذكر ذلك السمين الحلبي، قال:(وفي هذه القراءةِ احتمالان:

أحدُهما: أنَّها زائدة كهي في قولِه: (أَلاَّ تَسْجُدَ) ... وحينئذٍ يتَّحِدُ معنى القراءتين.

والثاني: أنها غيرُ زائدةٍ بمعنى أنَّ رَفْعَ الجُناحِ في فِعْلِ الشيء هو رفعٌ في تَرْكِه، إذ

---

(١) الأعراف: ١٢.
(٢) تفسير الطبري = جامع البيان (٣/ ٢٤٦).
(٣) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٢/ ٢٨).
(٤) تفسير الماوردي = النكت والعيون (١/ ٢١٣).
(٥) انظر: تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (١/ ١٨١).
(٦) تفسير السمرقندي = بحر العلوم (١/ ١٠٦).

هو تخييرٌ بين الفعلِ والتركِ نحو: ﴿ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا ﴾[1]، فتكونُ قراءةُ الجمهورِ فيها رفعُ الجناحِ في فعلِ الطوافِ نَصًّا، وفي هذه رفعُ الجناحِ في الترك نَصًّا)[2].

أما توجيه القراءة من الناحية النحوية فلم أجد للعلماء كلامًا فيه غير ما يستثنى من كلامهم عن "لا" أهي أصلية أم زائدة؟ وقد تقدم الحديثُ في هذا آنفًا، أما عن الفعل "يطوف" فلم أقف لهم على كلام فيه؛ ويظهر لي أن سبب ذلك أن الحكم النحوي في الفعل "يطوف" لا يختلف سواء ذكرت لا أم لم تذكر؛ لأن "أن" تنصب الفعل المضارع سواء فصلت عنه بـ"لا" أم لم تفصل.

****

المبحث الخامس: قراءة الفعل المعطوف بحرفٍ معطوفًا بحرف آخر:

وقفت في ثنايا بحثي عن قراءة أنس فيما يخص الفعل منها أنه في إحدى قراءاته قرأ فعلاً معطوفًا بحرف عطف غير الحرف الذي عطف به في القراءة الأخرى، واختلاف حرف العطف في هذه القراءة ينبني عليه اختلاف في معنى القراءة؛ لذا أردت هنا أن أذكر توجيه العلماء لقراءته هذه، وبيان الفرق بينها وبين القراءة الأخرى.

وهذه القراءة هي قراءة الفعل المعطوف بـ"أو": أَو أَن يظْهر" معطوفًا بالواو: "وأن يظهر" في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ ۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٦﴾﴾[3]

في هذه الآية خلاف بين القراء فصله ابن مجاهد، فقال:(قَوْله: (أَو أَن يظْهر) قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر: (وَأَن يظْهر) بِغَيْر ألف قبل الْوَاو، وَقَرَأَ عَاصِم وَحَمْزَة والكسائي: (أَو أَن يظْهر) بِأَلف قبل الْوَاو، وَكَذَلِكَ هي في مصاحف

---

(١) البقرة: ٢٣٠.
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ١٩٠).
(٣) غافر: ٢٦.

أهل الْكُوفَة،)[١]. وذكر نحوًا من هذا الكلام الأزهري[٢]، والسمرقندي[٣].

وعزا أبو حيان[٤] وإبراهيم الأبياري[٥] إلى أنس ـ ﷺ ـ أنه قرأ: (وأن يُظهرَ في الأرض الفسادَ)، وهي قراءة سبعية كما تقدم في نص ابن مجاهد ومن تبعه، وقيل: على هذا مصاحف أهل الحجاز[٦]، والشام[٧]، وقراءة: (أو أن يظهر في الأرض الفساد) بـ"أو" بدل الواو جاءت على مصاحف أهل العراق[٨]، أو الكوفيين[٩].

ويرى أبو عبيد أن القراءة بـ"أو"؛ لأن "أو" تأتي بمعنى الواو ولا عكس، قال:(وبها يقرأ للزيادة التي فيها؛ ولأن "أو" ربما كانت في تأويل الواو، ولا تكون الواو في معنى "أو")[١٠].

ونقل ابن عطية[١١] أن أبا عبيد رجح قراءة "أو"، ولم يعلل.-ونقل عنه القرطبي ذلك أيضًا وعلله، وذكر أن النحاس رده بأن في ذلك بطلانًا للمعاني؛ ولأنه لو كانت "أو" بمعنى الواو لما كان للقراءة بالواو حاجة، فقال: ("أَوْ" بِأَلِفٍ وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ أَبُو عُبَيْدٍ، قَالَ: لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةَ حَرْفٍ وَفِيهِ فَصْلٌ، وَلِأَنَّ "أَوْ" تَكُونُ بِمَعْنَى الْوَاوِ. النَّحَّاسُ: وَهَذَا عِنْدَ حُذَّاقِ النَّحْوِيِّينَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْوَاوِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ بُطْلَانَ الْمَعَانِي، وَلَوْ جَازَ أَنْ تَكُونَ بمعنى الواو لما احتيج إلى هذا ها هنا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْوَاوِ إِنِّي

---

(١) السبعة في القراءات (ص: ٥٦٩)، وانظر أيضًا تخريج القراءة في: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٣).
(٢) انظر: معاني القراءات للأزهري (٢/ ٣٤٤).
(٣) انظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ٢٠٣).
(٤) انظر: البحر المحيط في التفسير (٩/ ٢٥١).
(٥) انظر: الموسوعة القرآنية (٦/ ٢١٦).
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٧)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٣٧١)، وتفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٨/ ٢٧٢)، وتفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ١٦١).
(٧) انظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٨/ ٢٧٢).
(٨) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٧)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٣٧١)، وتفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٨/ ٢٧٢).
(٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٣).
(١٠) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٨/ ٢٧٢).
(١١) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٥٥٥).

أَخَافُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، وَمَعْنَى" أَوْ" لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؛ أَيْ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ، فَإِنْ أَعْوَزَهُ ذَلِكَ أَظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ)[١].

وما نقله القرطبي عن النحاس صحيح، فقد صرح بذلك، ورد ما ذهب إليه أبو عبيد بما نقله عنه القرطبي، فقال:(وكذا في مصاحف الكوفيين "أو" بألف وإليه يذهب أبو عبيد، قال: لأن "أو" قد تكون بمعنى الواو؛ لأن في ذلك بطلان المعاني، ولو جاز أن يكون بمعنى الواو لما احتيج إلى هذا هاهنا؛ لأن معنى الواو إني أخاف الأمرين جميعًا، ومعنى "أو" لأحد الأمرين؛ أي: إنّي أخاف أن يبدّل دينكم فإن أعوزه ذلك أفسد في الأرض)[٢].

توجيه القراءة:

ذهب جمهور العلماء نحو توجيه واحد، وهو أن القراءة بـ"أو"تفيد وقوع أحد الأمرين،وبالواو على قراءة أنس تفيد الجمع بين الأمرين معًا،وإليك تفصيل ذلك:

فرَّق الزجاج بين القراءتين السابقتين بأن القراءة بـ"أو" تفيد وقوع أحد الأمرين، وبالواو على قراءة أنس تفيد الجمع بين الأمرين معًا، قال:(ومعنى "أو" وقوع أحد الشيئين، فالمعنى على"أو" أن فرعون قال: إني أخاف أن يُبدّلَ دينكم أو يُفْسِدَ، فجعل طاعة الله تعالى هي الفساد، فيكون المعنى إني أخاف أن يبطل دينكم البتة، فإن لم يبطله أَوْقَع فيه الفَسادَ. ومن قرأ: "وَأَنْ " فيكون المعنى أخاف إبطال دينكم والفساد مَعَهُ)[٣].

وتبعه النحاس، فقال :(قال أبو جعفر: أخاف أن يكون أحد الأمرين إما أن يذهب دينكم البتة، وإما أن يستميل فيفسد عليكم ويحاربكم، ويقرأ: (وأن يظهر في الأرض الفساد)؛ أي: أخاف الأمرين جميعًا)[٤].

وأكد ذلك في كتابه الآخر إعراب القرآن[٥].

وإلى هذا ذهب ابن خالويه أيضًا، مع زيادة تفصيل في معاني "أو"، فقال:(يقرأ بـ"أو"، وبالواو، وبضم الياء وفتحها، وبنصب "الفساد" ورفعه. فالحجة لمن قرأ بـ"أو": أنه جعل الحرف لأحد الحالين على طريق الشك أو الإباحة؛ لأن لـ"أو" في الكلام

---

(١) تفسير القرطبي (١٥/ ٣٠٥).
(٢) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٣).
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٣٧١).
(٤) معاني القرآن للنحاس (٦/ ٢١٤ - ٢١٥).
(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٣).

أربعة أوجه: الشك، والإباحة، والتخيير، وإيجاب أحد الشيئين ... والحجة لمن قرأ بالواو: أنه جعل الحرف للحالين معا فاختار الواو؛ لأنها جامعة بين الشيئين؛ لأنه جمع بها هاهنا بين التبديل وبين ظهور الفساد)[١].

وزاد في التوجيه أن بين سبب قراءة أنس - ﷺ - في "يُظهرَ" بضم الياء، ونصب "الفساد"، فقال:(والحجة لمن ضم الياء: أنه ردّ الكلام على أوله وأتى به على سياقه، فأضمر الفاعل فيه كما أضمره في قوله: (أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ)، فنصب "الفساد" بتعدّي الفعل إليه)[٢]. وتبعه في كل ذلك ابن زنجلة[٣].

وتبع الأزهري[٤] ابن خالويه في بيان الفرق بين قراءة "أو" والواو، وسبب نصب "الفساد، لكنه صرح بأن الفعل "يظهر" لموسى عليه السلام، وقد سبقه إلى ذلك الفراء، قال:((وجعلوا "يظهر" لموسى)[٥]. أي: أن الضمير المستتر العائد إلى موسى هو فاعل "يظهر".

وقد فصل السمرقندي[٦] في توجيه قراءة أنس والفرق بينها وبين القراءة الأخرى، ولم يأت بمزيد عما ذكر آنفًا. وتبعهم مكي القيسي[٧] وابن عطية[٨] والعكبري[٩] في الفرق بين قراءة أو والواو.

وقد وافق الفارسي[١٠] ابن خالويه في توجيه قراءة أنس (يظهر في الأرض الفسادَ)، وذكر أنه جعل الفعل لموسى عليه السلام، فيناسب الفعل قبله "يبدل"، وبهذا يكون الكلام من وجه واحد. ووافقهما في أمر التناسب بين الفعلين الثعلبي[١١]،

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص: ٣١٣ - ٣١٤).
(٢) الحجة في القراءات السبع (ص: ٣١٤).
(٣) انظر: حجة القراءات (ص: ٦٣٠).
(٤) انظر: معاني القراءات للأزهري (٢/ ٣٤٥).
(٥) معاني القرآن للفراء (٣/ ٧).
(٦) انظر: تفسير السمرقندي = بحر العلوم (٣/ ٢٠٣).
(٧) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٤٢٠).
(٨) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٥٥٥).
(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١١٨).
(١٠) انظر: الحجة للقراء السبعة (٦/ ١٠٨).
(١١) انظر: تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٨/ ٢٧٢).

والبغوي[١]، والزمخشري[٢]، والرازي[٣]، وصرح الزمخشري بأن الفعل يظهر: من أظهر.

وقيل: إن "أو" بمعنى الواو. ذكر ذلك مكي القيسي[٤]، ولم يعزه لأحد. قلتُ: على هذا فيكون معنى القراءتين واحد.

(١) انظر: تفسير البغوي (٧/ ١٤٥).
(٢) انظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ١٦١).
(٣) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٧/ ٥٠٧).
(٤) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (١٠/ ٦٤٢٠).

الخاتمة

ظهر لي من خلال هذا البحث بعض النتائج، أشير هنا إلى أبرزها:

١. بدا واضحًا اختلاف العلماء في ضابط القراءة الشاذة.

٢. اختلف العلماء في العمل بالقراءة الشاذة والاستدلال بها، فيرى كثير منهم أن القراءة الشاذة لا يجوز العمل بها؛ لأنها ليست بحديث ولا قرآن، ولو أنها كانت قرآنًا لتواترت.

٣ . يرى بعض العلماء أن المقصود من القراءة الشاذة هو تفسير القراءة المشهورة وبيان معانيها، وشيء من قراءة أنس بن مالك . ﷺ . جاء على هذا النحو، وتحديدًا في المبحث الثاني.

٤ . يرى كثير من العلماء أنه لا تجوز القراءة بالشواذ لا في الصلاة ولا في غيرها، وأن هذا قول جمهور العلماء، بل إن منهم من نقل الإجماع على ذلك.

٥ . ذكر بعض العلماء أن القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه القراءة المشهورة، وأشار بعضهم إلى أن العلماء وجدوا في توجيه القراءات الشاذة عونًا على معرفة صحة التأويل. قلتُ: لقد رأيت ذلك صحيحًا أثناء بحثي في توجيه بعض القراءات الشاذة.

٦ . من أبرز الظواهر التي رأيتها في قراءة أنس اختلافه في قراءة الفعل عما قرأه الجمهور في بعض القراءات التي نسبت إليه، وهذا ما دعاني إلى تخصيص هذا البحث بقراءة الفعل عنده.

٧ . قرأ أنس بعض الآيات وقد حوّل فيها الاسم في قراءة الجمهور إلى فعل، وقد لزم من ذلك بعض التغيير، فقرأ: الاسم "مالك" فعلاً ماضيًا "مَلَكَ" في قوله تعالى:﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، وقرأ الاسم "عَمَلٌ" فعلاً ماضيًا "عَمِلَ" في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖ﴾، وقرأ الاسم "جَنَّة" فعلاً ومفعولاً به "جنَّه" في قوله تعالى: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ .

٨ ـ مما كان ظاهرًا في قراءته أيضًا قراءة الأفعال بأفعال موافقة لها في المعنى والإعراب، وهذا ما أشار إليه بعض العلماء من أنه الغرض الأهم من القراءات الشاذة؛ ولذا فقد اختلف العلماء في بعض قراءات أنس التي جاءت على هذا النحو

أهي قراءة سمعها من الرسول ﷺ؟ أم هي تفسير منه ﷺ؟ وقد أجاب ابن جني عن ذلك، فقال: إنه من باب إحسان الظن بأنس فإنه ينبغي أن نحملها على أنها قراءة، وأنه سمعها من الرسول ﷺ.

٩ ـ لم يلزم من اختلاف قراءات أنس في المبحث الثاني الذي أشرت إليه آنفًا اختلاف في الصنعة النحوية؛ لأنها قراءات جاءت بأفعال أخرى مشابهة للأفعال في القراءة الأخرى من حيث المعنى والموقع الإعرابي، وجنس الفعل، لكن فيها مزيد توضيح من حيث المعنى؛ لأنها كما قيل: جاءت لهذا الغرض وهو الشرح والتوضيح.

١٠ ـ من أبرز الظواهر في قراءة أنس ـ ﷺ ـ أنه قرأ بعض الأفعال بقراءة اختلف فيها إسناده للضمائر عن الإسناد الذي كان لها في القراءة الأخرى، وقد لزم من هذا الاختلاف اختلاف في المعنى والنحو، ومن ذلك قراءة الفعل المسند للضمير "نا": "فَتَنّاه" مسندًا لألف الاثنين: "فَتَنَاه" في قوله تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾. ويلحظ هنا الفرق الكبير بين القراءتين، مما جعل العلماء ينظرون في توجيهها، وبيان الفرق بينها وبين الأخرى.

١١ ـ من العلماء الذين كان لهم موقف قوي رافض للقراءات الشاذة وأنه لا يحتج بها وأنه لا يجوز أن توضع في مقابل القراءة المتواترة من حيث الاحتجاج والاستدلال بها الطبري والرازي، وقد أشر إلى بعض كلامهم وآرائهم في ذلك في ثنايا البحث.

١٢ ـ من أفضل العلماء عناية بالقراءات الشاذة وتوجيهها نحويًا ودلاليًا أبو علي الفارسي وابن خالويه وابن عطية والسمين الحلبي.

١٣ ـ ظهر اختلاف وتفاوت كبير بين العلماء في الحكم على بعض قراءات أنس، فمنهم من يجعلها هي القراءة المختارة عنده، في حين أن بعضهم ينكرها أشد الإنكار، ويحرم القراءة بها.

١٤ ـ بعض قراءات أنس كانت مثار جدلٍ كبير بين علماء النحو، ومن ذلك قراءته :(فلتفرحوا) بالتاء بدلاً من قراءة الجمهور:(فليفرحوا)، وقد استدل بها بعض العلماء على أنه يجوز دخول لام الأمر على المضارع المسند للمخاطب، وبعضهم أنكر

ذلك، ووصف القراءة بالشذوذ، بل إن هذه القراءة كانت من أهم أدلة الكوفيين على ما ذهبوا إليه من أن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المقدرة، كل ذلك فصلته في المطلب الخاص بهذه القراءة.

١٥ ـ أشرت إلى أن بعض العلماء يرى أن القراءات الشاذة وغير المشهورة تحتاج إلى توجيه وتأويل أكثر من حاجة القراءات المتواترة إلى ذلك، لكني من خلال هذا البحث رأيت أن ذلك ليس على إطلاقه؛ لأن بعض القراءات الشاذة أو غير المشهورة كانت أوضح وأقرب لسياق الكلام ومناسبة الحال من قراءة الجمهور، ومن ذلك قراءة أنس :(إنه عَمِلَ غيرَ صالحٍ)، فقراءته هذه لم تكلف العلماء جهدًا في التأويل والتوجيه؛ لأن ظاهرها موافق للتفسير المشهور والراجح، بخلاف قراءة الأكثر فقد احتاجت إلى تأويل وتوجيه.

هذا ختام هذا البحث، فنسأل الله التوفيق والسداد، وحسن الختام، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

ثبت المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع/ لعبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، الناشر شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- الإتقان في علوم القرآن/ المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- أحكام القرآن/ المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، المحقق: محمد صادق القمحاوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، تاريخ الطبع: ١٤٠٥ هـ.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/ المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).
- إعراب القراءات السبع وعللها/ لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
- إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب،ومكتبة النهضة العربية١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب/ المؤلف: محمد بن عبدالحق اليفرني، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- أمالي ابن الشجري/ لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين/ المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين

الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- إيضاح الوقف والابتداء/ المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبوبكر الأنباري، المحقق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود ، وعلي معوض، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية١٤١٣هـ . ١٩٩٣م .
- البرهان في علوم القرآن/ للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة.
- تاج العروس من جواهر القاموس/ لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن/ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، الطبعة الثانية، بيروت : دار الجيل، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م .
- التسهيل لعلوم التنزيل/ المؤلف: أبوالقاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله،ابن جزي الكلبي الغرناطي،المحقق:الدكتور عبدالله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه/ المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- التفسير المظهري/ المؤلف: المظهري، محمد ثناء الله، المحقق: غلام نبي التونسي، الناشر: مكتبة الرشدية – الباكستان، الطبعة: ١٤١٢ هـ.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)/ لأبي السعود محمد العمادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- تفسير الألوسي = روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ لأبي الفضل الألوسي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- التَّفْسِيرُ البَسِيْط/ المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن / المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن/ المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- تفسير الثعلبي . الكشف والبيان عن تفسير القرآن/ المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن/ المؤلف: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم/ لنصر بن محمد بن أحمد أبي

الليث السمرقندي، تحقيق: د.محمود مطرجي، بيروت: دار الفكر.

- تفسير السمعاني/ لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس ابن غنيم، الطبعة الأولى،الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن/ المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبوجعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- تفسير القرآن العزيز/ لأبي عبد الله محمد المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الطبعة الأولى، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه/ المؤلف: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، المحقق: علي بن سلطان الحكمي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالدينة المنورة، الطبعة: الأعداد ٨٥ - ١٠٠ السنوات ٢٢ - ٢٥ المحرم ١٤١٠ هـ - ذو الحجة ١٤١٣ هـ.
- تفسير القرآن العظيم/ المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن/ لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة: دار الشعب.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب/ للفخر الرازي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)/ المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، المحقق: د. مجدي باسلوم، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

- تفسير الماوردي = النكت والعيون/ المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت: دار الكتب العلمية.
- تفسير مقاتل بن سليمان/ المؤلف: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، تحقيق: أحمد فريد، دار النشر : دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، الطبعة : الأولى.
- «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» شرح التسهيل، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- تهذيب اللغة/ لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح/ المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- جامع البيان في القراءات السبع/ المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- جنى الداني في حروف المعاني/ المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، المحقق: د فخر الدين

قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي/ المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، دار النشر: دار صادر – بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك/ المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع/المؤلف:الحسين بن أحمد بن خالويه،أبوعبدالله، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١هـ.
- حجة القراءات/ المؤلف: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.
- الحجة للقراء السبعة/ لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى، دمشق، وبيروت : دار المأمون ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ للسمين الحلبي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ود.جاد مخلوف جاد، ود.زكريا النوتي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- الذخيرة/ المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، المحقق: جزء ٢، ٦: سعيد أعراب، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام/ المؤلف: أبو حفص عمر بن علي

بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهاني، تحقيق ودراسة: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

- زاد المسير في علم التفسير/ لعبد الرحمن بن الجوزي، الطبعة الثالثة، بيرت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ.
- السبعة في القراءات/ المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب/ المؤلف: أبوالفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- سنن أبي داود/ المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- سنن الدارمي = مسند الدارمي/ المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
- السنن الكبرى/ المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- السنن الكبرى/ المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر:

مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- شرح التسهيل/ لابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد المختون، الطبعة الأولى، القاهرة: هجر للطباعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح الزركشي/ المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: ٧٧٢هـ)، الناشر: دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال/ المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح الكافية الشافية/ المؤلف: محمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- شرح المفصل للزمخشري/ المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الموصلي، المعروف بابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم/ المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)،الطبعة:الأولى،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه/ المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير/ المؤلف: عبد الكريم بن

محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، المحقق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- علل النحو/ المؤلف: أبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، دار النشر : مكتبة الرشد - الرياض / السعودية - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، الطبعة : الأولى، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش.
- علوم القرآن الكريم/ المؤلف: نور الدين محمد عتر الحلبي، الناشر: مطبعة الصباح - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري/ المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل/ المؤلف: محمود بن حمزة بن نصر، أبوالقاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- غريب الحديث/ المؤلف : حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبوسليمان، تحقيق : عبد الكريم إبراهيم العزباوي، الناشر : جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ .
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية/ المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- فتح القدير/ المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس/ المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله

أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، المحقق: الدكتور محمد عبدالله ولد كريم، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢ م.

- الكتاب/ لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل/ المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية/ المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الكناش في فني النحو والصرف/ المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م.
- اللامات/ المؤلف : أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، تحقيق : مازن المبارك، الناشر : دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- اللباب في علوم الكتاب/ لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- لسان العرب/ لمحمد بن منظور، الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- مباحث في علوم القرآن/ المؤلف: صبحي الصالح، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الرابعة والعشرون كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠م.

- المبسوط في القراءات العشر/ المؤلف: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م.
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث/ المؤلف: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، المحقق: عبد الكريم العزباوي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جدة: دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.
- محاسن التأويل/ المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ المؤلف: أبوالفتح عثمان بن جني، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ لابن عطية، تحقيق: عبد السلام محمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- مختصر التبيين لهجاء التنزيل/ المؤلف: أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي، الناشر: مجمع الملك فهد – المدينة المنورة، عام النشر: ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
- المدخل لدراسة القرآن الكريم/المؤلف:محمد بن محمد بن سويلم أبوشُهبة، الناشر: مكتبه السنة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣ م.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز/ المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي

المعروف بأبي شامة، المحقق : طيار آلتي قولاج، الناشر : دار صادر – بيروت، سنة النشر : ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

- مشكل إعراب القرآن/ لمكي بن أبي طالب القيسي أبي محمد، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن،الطبعة الثانية،بيروت:مؤسسة الرسالة١٤٠٥هـ.

- مصابيح الجامع/ المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

- معاني الآثار/ المؤلف : أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمَة أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ.

- معاني القراءات للأزهري/ المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، المملكة العربية السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.

- معاني القرآن/ لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د.هدى قراعة، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

- معاني القرآن/ لأبي زكريا الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- معتـرك الأقـران فـي إعجـاز القـرآن (إعجـاز القـرآن ومعتـرك الأقـران)/ لعبدالرحمن جلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى، بيرت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨م.
- معجم علوم القرآن/ المؤلف: إبراهيم محمد الجرمي/ الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- المعجم الكبير/ المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني/ المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، .الطبعة: الثانية
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب/ المؤلف : أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق : د.علي بو ملحم، الناشر : دار ومكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م.
- المقتضب/ للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة،بيروت:عالم الكتب.
- المكتفى في الوقف والابتدا/ المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- الموسوعة القرآنية/ لإبراهيم بن إسماعيل الأبياري، مؤسسة سجل العرب، ١٤٠٥ هـ.
- الموسوعة القرآنية المتخصصة/ المؤلف: مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، عام النشر: ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

- النجم الوهاج في شرح المنهاج/ المؤلف: كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّمِيري أبو البقاء الشافعي، المحقق: لجنة علمية، الناشر: دار المنهاج (جدة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- النشر في القراءات العشر/ المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، المحقق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

- «النفح الشذي شرح جامع الترمذي» شرح الترمذي/ المؤلف: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبوالفتح، فتح الدين، تحقيق: أبوجابر الأنصاري، عبدالعزيز أبورحلة، صالح اللحام، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- نواسخ القرآن = ناسخ القرآن ومنسوخه/ المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: محمد أشرف علي المليباريّ، وأصله رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - الدراسات العليا - التفسير - ١٤٠١هـ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه/ المؤلف: أبو محمد مكي القيسي القيرواني، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ.د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.